جامعة الشرق الأوسط
MIDDLE EAST UNIVERSITY
Amman - Jordan

أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 (عقود الإيجار) على القوائم المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان

The Impact of Applying the International Financial Reporting Standard 16 (Lease Contract) on the Financial Statements of Industrial Companies Listed in Amman Stock Exchange (ASE)

إعداد

عبدالرحمن موسى سليمان الصاحب

إشراف

الدكتور: نواف عبدالله الجندي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم العلوم المالية والمحاسبية

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

آيار، 2024

تفـويـض

أنا **عبدالرحمن موسى سليمان الصاحب**، أفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: عبدالرحمن موسى سليمان الصاحب

التاريخ: 3/6/2024

التوقيع:

قـرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة والموسومة بـ: " **تغطية الإعلام الغربي للحرب على غزة من وُجهَة نظر الإعلاميّين العرَب**".

للباحثة: دنيا عبد الباسط عبد الله الزنكنه

وأجيزت بتاريخ: 2024/05/30.

اعضاء لجنة المناقشة الكرام

الاسم	الصفة	جهة العمل	التوقيع
الدكتورة حنان الشيخ	مشرفاً	جامعة الشرق الأوسط	.....
الدكتور هاني البدري	عضواً من داخل الجامعة ورئيساً	جامعة الشرق الأوسط	.....
الدكتور محمود الرجبي	عضواً من داخل الجامعة	جامعة الشرق الأوسط	.....
الأستاذ الدكتور عزام العنانزة	عضواً من خارج الجامعة	جامعة اليرموك	.....

الشكـــر والتقديـــر

أرى لزماً عليّ بعد إنجازي هذه الرسالة بعون الله وتوفيقه، أن أتوجّه بالشكر الخالص والعرفان الأكبر لأساتذتي الكرام، وأخص بالذكر الدكتور **نواف عبدالله الجندي** لما أحسست به من رعاية واهتمام منذ أن كانت هذه الرسالة سؤالاً حائراً يعتمل في الذهن ويلتمس الجواب، إلى أن تكاملت عناصرها وتآلفت أجزاؤها وآتت ثمارها ، فجزاكم الله عني خير الجزاء. وإن ما آنسني فيه من سعة اطلاع، وعمق تجربة، وغزارة معرفة، ودقة ملاحظة، وسداد رأي، وصدق نظر، جعلني أحس بعمق حقيقي في اشتغالي بهذه الرسالة . وهذا فضل سابغ لا أنساه.

الباحث

عبدالرحمن الصاحب

الإهـــــداء

إلى ممن حبَّب إليَّ العلم والعلماء.... **إلى والدي**

إلى نبع المحبّة وفيض الحنان ..... **إلى والدتي**

إلى رفيقة دربي وصديقة عمري..... **إلى زوجتي وإبنتي زينة**

إلى الموارد الثّرية الغنيّة بالدعم والتشجيع..... **إلى إخواني وأخواتي**

إلى كل اصدقائي وكل طالب علم سائلاً الله النفع لي ولهم

الباحث

عبدالرحمن الصاحب

قائمة المحتويات

الموضوع **الصفحة**

العنوان.....أ
تفويض.....ب
الشكر والتقدير .....د
الإهداء .....هـ
قائمة المحتويات.....و
قائمة الجداول.....ط
قائمة الأشكال.....ي
الملخص باللغة العربية .....ك
الملخص باللغة الانجليزية .....ل

الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها

1-1 المقدمة..... 2
1-2 مشكلة الدراسة وأسئلتها 3
1-3 أهمية الدراسة..... 5
1-4 أهداف الدراسة..... 6
1-5 فرضيات الدراسة..... 6
1-6 حدود الدراسة..... 8
1-7 مصطلحات الدراسة..... 8

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

أولا: الإطار النظري..... 12
1. تمهيد..... 12
2. معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية 12
2-1 مفهوم معايير المحاسبة الدولية 13
2-2 أهمية معايير المحاسبة الدولية.....14
2-3 أهداف معايير المحاسبة الدولية.....16
2-4 أوجه الاختلاف بين معايير المحاسبة الدولية (IAS) ومعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) ...17
3. معيار المحاسبة الدولي (IAS 17)..... 18

3-1 تصنيف معيار المحاسبة الدولي IAS 17 لعقود الإيجار 19
3-2 المعالجات المحاسبية لعقود الإيجار وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (IAS 17) 20
3-3 الانتقادات التي واجهها معيار المحاسبة الدولي (IAS 17) 23
4. معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 16) 24
4-1 مراحل نشأة معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 16)..... 24
4-2 أسباب الإصدار 25
4-3 نطاق المعيار 28
4-4 الاستثناءات من نطاق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16 29
4-5 الاختلافات بين معيار المحاسبة الدولي IAS 17 ومعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16 30
4-6 منهجية تحليل عقد الإيجار حسب معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 16) 31
4-7 المعالجات المحاسبية لعقود الإيجار وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 16)..... 33
4-8 منافع تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 16)..... 36
4-9 آثار تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 16)..... 38
ثانياً: الدراسات السابقة..... 42
1. الدراسات باللغة العربية..... 42
2. الدراسات باللغة الأجنبية 47
3. ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة 53
4. ملخص الدراسات السابقة..... 54

الفصل الثالث: منهجية الدراسة

3-1 تمهيد 63
3-2 منهجية الدراسة..... 63
3-3 مجتمع وعينة الدراسة..... 63
3-4 مصادر جمع البيانات..... 64
3-5 متغيرات الدراسة..... 64
3-6 أنموذج الدراسة..... 66
3-7 الأساليب الإحصائية المستخدمة..... 67
3-8 إجراءات الدراسة..... 67

الفصل الرابع: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

4-1 المقدمة..... 70
4-2 الإحصاءات الوصفية لبيانات متغيرات الدراسة..... 70
4-3 التحقق من صلاحية البيانات للتحليل الاحصائي..... 76
4-4 اختبار فرضيات الدراسة 77

الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات

5-1 المقدمة..... 89
5-2 نتائج الدراسة..... 89
5-3 توصيات الدراسة 94
قائمة المراجع 95

قائمة الجداول

رقم الفصل- رقم الجدول	محتوى الجدول	الصفحة
1-2	المعالجات المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي لدى كل من المستأجر والمؤجر	21
2-2	المعالجات المحاسبية لعقد الإيجار التشغيلي لدى كل من المستأجر والمؤجر	22
3-2	تلخيص الدراسات السابقة	54
1-4	نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة للفترة قبل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS16)	71
2-4	نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة للفترة بعد تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS16)	73
3-4	اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة في فترة ما قبل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 وبعد تطبيقه	76
4-4	اختبار أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على نسبة التداول	78
5-4	اختبار أثر التطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 على نسبة الرفع المالي	79
6-4	اختبار أثر التطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 على نسبة المديونية	80
7-4	اختبار أثر التطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 على نسبة العائد على الأصول	82
8-4	اختبار أثر التطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 على نسبة العائد على حقوق الملكية	83
9-4	اختبار أثر التطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 على حصة السهم من الأرباح	84
10-4	اختبار أثر التطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 على نسبة تغطية الفوائد	85
11-4	ملخص الفروقات في القوائم المالية قبل وبعد تطبيق معيار الإبلاغ الدولي IFRS 16	86

قائمة الأشكال

رقم الشكل	محتوى الشكل	الصفحة
3-1	انموذج الدراسة	66

" أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 (عقود الإيجار) على القوائم المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان "

إعداد: عبدالرحمن موسى سليمان الصاحب

اشراف: الدكتور نواف عبدالله الجندي

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 (عقود الإيجار) على القوائم المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان. حيث تم قياس أثر تطبيق المعيار على البيانات المالية على قائمة المركز المالي من خلال ثلاث نسب (نسبة التداول، نسبة الرفع المالي، نسبة المديونية)، و أثره على قائمة الدخل من خلال (نسبة العائد على الأصول، ونسبة العائد على حقوق الملكية، وحصة السهم من الأرباح)، و أثره على قائمة التدفقات النقدية من خلال (نسبة تغطية الفوائد)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وتمثل مجمتع الدراسة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان كونها تمثل القطاع الأكثر استخدما لعمليات الاستئجار، وتكونت عينة الدراسة من جميع الشركات التي تضمنت بياناتها المالية إفصاحات عن وجود عمليات تأجير تأثر تصنيفها بعد تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي 16 (عقود الإيجار)، وقد بلغ عددها (45) شركة، وتم أستخدام اختبار Wilcoxon لاختبار فرضيات الدراسة و توصلت إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 (عقود الإيجار) على كل من قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان وأوصت الدراسه لضرورة حرص إدارات الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على التطبيق الأمثل لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (16) والإفصاح عن عقود الإيجار والتزاماتها ، وذلك لما له من أثر هام على القوائم المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

الكلمات المفتاحية: معيار الإبلاغ المالي الدولي (16)، القوائم المالية، الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

"The Impact of Applying the International Financial Reporting Standard 16 (Lease Contract) on the Financial Statements of Industrial Companies listed on the Amman Stock Exchange (ASE)"

Prepared by: Abdulrahman Mousa Suleiman Alsaheb

Supervised by: Dr. Nawaf Al-jundi

Abstract

This study aimed to identify the impact of applying the International Financial Reporting Standard 16 (Lease Contract) on the Financial Statements of Public Shareholding Industrial Companies listed on the Amman Stock Exchange. The impact of applying the standard on the financial statements on the statement of financial position was measured through three ratios (trading ratio, leverage ratio, debt ratio), its impact on the statement of income through (return on assets ratio, return on equity ratio, and earnings per share), its impact on the statement of cash flows through (interest coverage ratio). To achieve the study's objectives, the descriptive analytical method was adopted, and the study population represented the industrial companies listed on the Amman Stock Exchange, representing the sector that most commonly employs leasing operations. The study sample consisted of (45) companies whose financial statements included disclosures of the existence of leasing operations whose classification was affected after the application of International Financial Reporting Standard (16) "Leases". The Wilcoxon test was used to test the study hypotheses and it was found that there was a statistically significant impact of applying International Financial Reporting Standard (16) "Leases" on each statement of financial position, the statement of income, and the statement of cash flows in Public Shareholding Industrial Companies listed on the Amman Stock Exchange. The study recommended the need for the management of Jordanian Public Shareholding Industrial Companies to ensure the optimal application of International Financial Reporting Standard (16) and the disclosure of leases and their obligations, due to its significant impact on the financial statements of Public Shareholding Industrial Companies listed on the Amman Stock Exchange.

Keywords: International Financial Reporting Standard No.16, Financial Statements, Industrial Companies listed on the Amman Stock Exchange.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

2-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

3-1 أهمية الدراسة

4-1 أهداف الدراسة

5-1 فرضيات الدراسة

6-1 فرضيات الدراسة

7-1 مصطلحات الدراسة

الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها

1-1 المقدمة

تعتبر عقود الإيجار أو الاستئجار من الوسائل التي تستخدمها الشركات لتجنب الاقتراض لغايات تمويل شراء الأصول وللحفاظ على السيولة النقدية للشركة بدلا من عملية الشراء، وكذلك لعدم تجميد مبالغ كبيرة أو لتجنب ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة، وكذلك لتجنب التضخّم المالي لأن الدفعات تكون ثابته وفي مواعيد متفق عليها، ولأن عملية الاستئجار تعطي فرصة للمستأجر لتجنب خطر التقادم الذي يقع على الأصول، والقدرة على التجديد ومواكبة التكنولوجيا في الصناعات وأنها تعتبر أكثر مرونة للمستأجر مقارنةً مع عمليات بيع الأصل القديم أو طرق التمويل الأخرى ، وقد انتشرت عمليات الاستئجار في العصر الحديث بشكل كبير حيث قدرت جمعية تأجير وتمويل الماكنات حجم عقود تأجير الماكنات فقط على مستوى العالم بتريليون دولار.

ومن جهة أخرى تمثل القوائم المالية مرآة للوضع المالي وأداء الشركات، حيث تُوفر معلومات مُنظمة وموثوقة عن الموارد والاستخدامات والمراكز المالية للشركة في نقطة زمنية محددة. وتُعدّ هذه القوائم أدوات أساسية للمستثمرين والدائنين والإدارة لاتخاذ قرارات مالية صحيحة، فالمستثمرون يُستخدمون القوائم المالية لتقييم المخاطر والعوائد المرتبطة بالاستثمار في الشركة، بينما يُستخدمها الدائنون لتقييم قدرة الشركة على سداد ديونها، وتُستخدم من قبل الإدارة لتتبع الأداء المالي واتخاذ قرارات مالية استراتيجية (Jones & Smith, 2023).

وقد تنبهت الجهات الرقابية ومجلس معايير المحاسبة الدولية إلى أن بعض الشركات كانت تستغل ما كان يسمح به معيار المحاسبة الدولي IAS17 من تصنيف عقود الإيجار إلى تشغيلية وتمويلية مما أتاح إمكانية عدم إظهار عقود الإيجار التي يتم تصنيفها كعقود إيجار تشغيلية ضمن

الالتزامات طويلة الأجل في قائمة المركز المالي الأمر الذي يؤثر على جودة البيانات من حيث صدق تمثيلها للواقع، ويفقدها بعض خصائصها مثل الملائمة وقابلية المقارنه لأنها تخفي بعض الالتزامات، وبالتالي يؤثر على مدى فائدتها لمستخدمي البيانات المالية الخارجيين من المستثمرين والدائنون وغيرهم، كما ويؤثر ذلك على بعض نسب التحليل المالي المستخرجة من هذه القوائم، وأصبحت هذه المشكلة تواجه العديد من المستخدمين ولذلك قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية إصدار معيار جديد يحدد المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار تحت معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 تم العمل به اعتبارا من 2019/1/1 يشمل الامور العملية من القيود والإثباتات المطلوبة بشكل مفصل أكبر من السابق ويعطي صورة أكثر وضوحاً وشفافية عن عمليات الاستئجار التي قامت به الشركة حتى تاريخ إصدار بياناتها المالية (العريدي، 2017).

على ضوء ما سبق سعت الدراسة الحالية إلى البحث في أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 (عقود الإيجار) على القوائم المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

2-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

لقد أحدث تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 (عقود الإيجار) اعتبارًا من 1 يناير 2019 تغير جوهري في المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار، حيث كانت تصنف قبل ذلك وفق معيار المحاسبة الدولي IAS 17 الى عقود إيجار تشغيلية لا تظهر في قائمة المركز المالي وعقود إيجار تمويلية تظهر في قائمة المركز المالي، وقد جاء معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16 لمعالجة بعض الاختلالات في البيانات المالية الناتجة عن المعالجة المحاسبية السابقة لمعيار المحاسبة الدولي (IAS 17).

وقد واجهت الشركات تحديات كبيرة في تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16، تشمل صعوبة القيام بتحديد العقود المؤجرة بدقة، والتقييم والقياس الصحيحين لهذه العقود، بالإضافة إلى ضرورة تعديل النظم المالية والمحاسبية القائمة لدعم المتطلبات الجديدة. هذا التحول المحاسبي أدى إلى تغييرات جوهرية في القوائم المالية للشركات (Bosch et al., 2019)، الأمر الذي تطلب دراسة دقيقة لفهم التأثيرات المترتبة عليها.

لذلك جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على إثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدوليIFRS 16 على بعض الجوانب الرئيسية لقوائم المركز المالي، والدخل، والتدفقات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان وذلك من خلال الإجابة على الاسئلة الرئيسية التالية:

1. السؤال الرئيس الأول: ما أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 16 على قائمة المركز المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان ؟

ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

1.1 ما أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 16 على نسبة التداول في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان؟

1.2 ما أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 16 على نسبة الرفع المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان؟

1.3 ما أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 16 على نسبة المديونية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان؟

2. السؤال الرئيس الثاني: ما أثر تطبيق معيار الإبلاغ الدولي رقم 16 على قائمة الدخل في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان ؟

ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

2.1 ما أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 16 على نسبة العائد على الأصول في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان؟

2.1 ما أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 16 على نسبة العائد على حقوق الملكية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان؟

2.3 ما أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 16 على حصة السهم من الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان؟

3. السؤال الرئيس الثالث: ما أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 16 على قائمة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي مقاسةً بنسبة تغطية الفوائد في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان؟

3-1 أهمية الدراسة

الأهمية النظرية :

تساعد من هذه الدراسة على سد الفجوة العلمية البحثية المتعلقة بيان أوجه الاختلاف بين معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 ومعيار المحاسبة الدولي IAS17 بإعتبار أن الأول أصبح تطبيقه إلزاميا اعتبار من بداية عام 2019 ومساعدة الباحثين في عملية التعرف على أوجه تأثير هذا المعيار على البيانات المالية للشركات محل الدراسة.

الأهمية العملية :

تلقي هذه الدراسة الضوء على الأثر العملي لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16 على القوائم المالية (دخل، مركز مالي، تدفقات نقدية) للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في

بورصة عمان المالي ، ومقارنة تلك القوائم المالية لهذه الشركات في ظل تطبيق معيار المحاسبة الدولي IAS17 الامر الذي يساعد مستخدمي هذه القوائم على مقارنتها، ويعظم الاستفادة منها.

1-4 أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 (عقود الإيجار) على القوائم المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان من خلال ما يلي:

1. التعرف على أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على قائمة المركز المالي في الشركة الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان وبالتحديد على نسبة التداول، ونسبة الرفع المالي، ونسبة المديونية.
2. التعرف على أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على قائمة الدخل في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان وبالتحديد على نسبة العائد على الأصول، ونسبة العائد على حقوق الملكية، وحصة السهم من الأرباح.
3. معرفة هل أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على قائمة التدفقات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان وبالتحديد من النشاط التشغيلي.

1-5 فرضيات الدراسة

تتضمن الدراسة اختبار الفرضيات التالية لتحقيق أهدافها والإجابة على اسئلتها:

الفرضية الرئيسية الأولى (HO1): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على قائمة المركز المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

ويتفرع عنه الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى (H01-1): لا يوجد أثر ذو دالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على نسبة التداول في الشركة الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الفرعية الثانية (H01-2): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على نسبة الرفع المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الفرعية الثالثة (H01-3): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16على نسبة المديونية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الرئيسية الثانية (HO2): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على قائمة الدخل في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى (H02-1): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على نسبة العائد على الأصول في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الفرعية الثانية (HO2-2): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على نسبة العائد على حقوق الملكية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الفرعية الثالثة (H02-3): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على حصة السهم من الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الرئيسية الثالثة (HO3): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على قائمة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي مقاسةً بنسبة تغطية الفوائد في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

1-6 حدود الدراسة

- الحدود المكانية: أجريت هذه الدراسة على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان خلال فترة 2016 الى2021.

- الحدود الزمانية: أجريت هذه الدراسة خلال الفصل الثاني من العام الدراسي الجامعي 2023-2024.

1-7 مصطلحات الدراسة

معيار المحاسبة الدولي IAS17: هو المعيار الذي يبين المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار بنوعيها التشغيلي والتمويلي والذي توقف العمل به اعتباراً من تاريخ 2018/12/31 (أبو نصار وحميدات، 2024).

معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16: هو المعيار الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والذي يتناول متطلبات الإعتراف والقياس والعرض والإفصاح المتعلقة بعقود الإيجار لدى المستأجرين والمؤجرين (ابو نصار وحميدات، 2024).

العقد A contract: هو نقل الحق في السيطرة على استخدام أصل محدّد لفترة من الوقت مقابل منفعة (IASB, 2017).

القوائم المالية Financial Statements: هي بيانات مالية تُقدم ملخصًا شاملًا للوضع المالي للشركة وأدائها خلال فترة زمنية محددة، ليتم استخدامها من قبل أصحاب المصالح، مثل المستثمرين والدائنين والإدارة، لاتخاذ قرارات مستنيرة حول الشركة (Smith, 2023).

اتفاقية التأجير A contract: هي عقد يمنح المستأجر الحق في استخدام أحد الأصول لفترة زمنية محددة مقابل قيمة محددة من المدفوعات (IASB, 2017).

عقد الإيجار التمويلي Finance lease contract: عقد إيجار ينقل فيه المؤجر إلى المستأجر الملكية الاقتصادية للأصل المُؤجّر بشكل أساسي خلال مدة العقد (IASB, 2017).

عقد الإيجار التشغيلي Operating lease contract: عقد إيجار لا ينقل فيه المؤجر إلى المستأجر الملكية الاقتصادية للأصل المُؤجّر بشكل أساسي خلال مدة العقد (IASB, 2017).

السياسة المحاسبية Accounting policy: هي المبادئ والأسس والأعراف والأحكام والممارسات المحددة التي تطبقها المحاسبة في إعداد وعرض قوائمها المالية (أبو نصار وحميدات، 2024، ص 128).

الربحية Profitability: هي العلاقة بين الأرباح التي تحققها الشركات والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها، وتعتبر إحدى أدوات الحكم على كفاءتها، وفاعليتها في استخدامها لمواردها (Hughes et al., 2018).

نسبة العائد على الأصول Return on assets: وهي أحد نسب الربحية وتعتبر من النسب المالية الهامة التي تقيس أداء الشركة كمؤشر يستخدم لقياس قدرة الشركة على تحقيق أرباح من خلال إجمالي أصولها المملوكة، وتشير نسبة العائد على الأصول المرتفعة إلى وجود فعالية لدى الشركة في إدارة أصولها لتحقيق الأرباح، وتقاس بقسمة صافي الربح على مجموع الأصول (Rosikah et al., 2018, p.7).

نسبة العائد على حقوق الملكية Return on Equity (ROE): ويقصد بها مقدار العائد الذي يحصل عليه المالك كنتيجة لإستثمار أمواله لدى المنشأة وتحمله للمخاطر، وهي تستند إلى مفهوم الربح الشامل. أو بأنها الدخل السنوي الصافي بعد الضريبة مقسوما على حقوق الملكية حيث صافي الدخل يقصد به الربح المحقق من عمليات المؤسسة أو أية مصادر أخرى بعد طرح الضريبة، أي الربح الشامل الصافي، وتحسب بقسمة صافي الربح على إجمالي حقوق الملكية (Rouf & Hossan, 2021).

نسبة التداول Liquidity Ratios: هي مقياسٌ يُشير إلى مدى نشاط التداول في أسهم شركة معينة خلال فترة زمنية محددة، وتقاس بقسمة الأصول المتداولة على الالتزامات المتداولة (أبو العزم، 2020، ص238).

نسبة الرفع المالي: وهي من أكثر أدوات الرقابة أهمية، وتساعد على تقييم مدى اعتماد الشركة على مصادر التمويل الخارجية في الهيكل التمويلي للشركة، وتقاس بقسمة إجمالي الديون على إجمالي الأصول (سعيد، 2020، ص 10).

نسبة المديونية Debt to Equity Ratio: هي مقياسٌ يُشير إلى مدى اعتماد الشركة على التمويل الخارجي لتغطية احتياجاتها التمويلية، وتحسب بقسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي حقوق الملكية، وتحسب بقسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي حقوق الملكية (أبو العزم، 2020، ص240).

حصة السهم من الأرباح: مبلغٌ ماليٌّ يُوزّعُ على كلّ سهمٍ من أسهم الشركة المُصدرة والمُدفوعة بالكامل، وذلك بعد خصم الضرائب وغيرها من التوزيعات (أبو العزم، 2020، ص242).

نسبة تغطية الفوائد: هي مؤشر مالي يُقيّم قدرة الشركة على سداد الفائدة المستحقة على ديونها من خلال الأرباح التي تُحققها من عملياتها التشغيلية، وتقاس بقسمة صافي الربح قبل الفوائد والضريبة على مصاريف الفوائد (زين الدين،، 2019، 320).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

1. تمهيد

2. معايير المحاسبة الدولية

3. معيار المحاسبة الدولي (IAS 17)

4. معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 16)

ثانياً: الدراسات السابقة

1. الدراسات باللغة العربية

2. الدراسات باللغة الأجنبية

3. ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

4. ملخص الدراسات السابقة

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

أولا: الإطار النظري

1. تمهيد

تناول هذا الفصل نشأة معايير المحاسبة الدولية وعرض مفهومها وأهميتها وأهدافها والاختلاف بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية، كما يتطرق بشكل مفصل لمعيار المحاسبة الدولي 17، ومعيار الإبلاغ المالي الدولي 16، من خلال عرض أسباب إصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 ونطاق المعيار ومراحل نشأة المعيار وبيان المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقاً للمعيار ومنافع تطبيق المعيار وآثاره على القوائم المالية للشركات التي تتعامل بعقود الإيجار لتأمين حصولها على الأصول اللازمة لممارسة نشاطها وتحقيق أهدافها والاستخدام الأفضل لمواردها.

2. معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية

شهد العالم تغيرات جذرية خلال العقود الماضية على المستويين المالي والاقتصادي، وقد تمثلت هذه التغيرات أساساً في زيادة أعداد الشركات ذات الجنسيات المتعددة وعولمة أسواق رأس المال، وما لحق ذلك من الزيادة في مستخدمي البيانات المالية واختلاف جنسياتهم، بالإضافة إلى ظهور الحاجة الماسة إلى أن تكون القوائم المالية ذات محتوى معلوماتي له القدرة على تجاوز حدود الدول وتكون مفهومة ومقروءة من قبل هؤلاء المستخدمين (المستثمرين، المقرضين، الدائنين، الإدارة ....ألخ)، وبينت التغيرات التي حدثت في عالم الأعمال الحاجة إلى تغيرات مهمة في مجال المحاسبة بشكل مساوي لمستوى التطورات الحاصلة في عالم الأعمال، والتي تجسدت في الاتجاه نحو عولمة المحاسبة

كلغة أعمال، ويكون ذلك عن طريق إصدار معايير موحدة تنظم الممارسات المحاسبية والتي تمثلت في معايير المحاسبة الإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) (عنيزة وراضي، 2022).

2-1 مفهوم معايير المحاسبة الدولية

تعد معايير المحاسبة المرشد والموجه الذي يستند إليه المحاسب عند أداء عمله. ولكل بيئة أعمال مجموعة من العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية تؤثر فيها وتميزها عن البيئات الأخرى، ومن أجل تمكن معايير المحاسبة من تحقيق أهدافها المنشودة في تقديم معلومات محاسبية تساعد في اتخاذ القرارات على مستوى عالمي، جاءت المعايير المحاسبية الدولية للتقليل من أثر هذه الاختلافات في بيئة الأعمال على البيانات المالية للشركات (أبو دقة وأبو عيشه، 2018)، وفيما يلي تعريفات معايير المحاسبة الدولية:

عرفت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) International Accounting Standards Committee معايير المحاسبة على أنها "قواعد إرشادية يعتمد عليها المهنيون لاستلهام حكمهم المهني ودعم اجتهاداتهم، لكنها لا تلغي الاجتهاد أو الحكم، إنما هي وصف مهني ذو مستوى رفيع للممارسات المهنية المقبولة قبولاً عاماً، وتهدف إلى الحد من الاختلافات في الممارسة والتعبير في ظل الظروف المتشابهة، ويتم الاعتماد عليها كإطار عام لتحسين كفاءة ونوعية العمل الفني ولتحديد عمق وطبيعة المسؤولية المهنية" (ميمون، 2017).

كما عرفها ميمون (2017) بأنها "المعايير التي تم الإعلان عنها من قبل مجلس معايير الإبلاغ المالي الدولي والتي كانت تعرف بمعايير المحاسبة الدولية، والتي تمثل "نماذج وإرشادات عامة تعمل على توجيه وترشيد الممارسة العملية للمحاسبة والتدقيق ومراجعة الحسابات، وتهدف إلى معرفة الطرق السليمة لتحديد وقياس وعرض القوائم المالية وتأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي

للشركة، كما تهدف إلى توفير معلومات ذات جودة عالية تتمتع بالشفافية وقابلية المقارنة في البيانات المالية والتقارير المالية الأخرى لمساعدة المستثمرين في أسواق المال العالمية والمستخدمين للمعلومات المالية على اتخاذ القرارات الاقتصادية".

كما تعرف معايير المحاسبة الدولية بأنها: "مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية توضح كيفية إظهار أنواع معينة من المعاملات المالية والأحداث في القوائم المالية" (تيلخ، 2019).

أما Jibril (2019) فعرفها بأنها "مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية التي توضح كيفية الإفصاح عن أنواع محددة من والأحداث والمعاملات في البيانات المالية".

بناءً على التعريفات السابقة، يمكن تعريف معايير المحاسبة الدولية بأنها معايير عالمية موحدة لإعداد التقارير المالية، تسعى إلى تعزيز الشفافية والمقارنة بين البيانات المالية للشركات على مستوى عالمي، من خلال تقليل الاختلافات في الممارسات المحاسبية، وتعزيز الشفافية، وتحسين جودة البيانات المالية، وتسهيل اتخاذ القرارات الاستثمارية.

2-2 أهمية معايير المحاسبة الدولية

تكمن أهمية معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي (IAS/IFRS) في توفيرها مجموعة المبادئ الواجب اتباعها أثناء المحاسبة عن العمليات والأحداث داخل القوائم المالية، على عكس المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً في الولايات المتحدة الأمريكية التي تعطي الإدارة قدراً أكبر من المرونة والتقدير في إعداد البيانات المالية، وقد تم اعتماد معايير المحاسبة الدولية بهدف توحيد الممارسات المحاسبية في جميع البلدان (عنيزة وراضي، 2022).

وفيما يلي أهم مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية (قسوم، 2018؛Akpomi & Nnadi, 2017):

1. يساعد التقارب المحاسبي في الحد من عدم تماثل المعلومات المالية بين الشركات في مختلف الدول، مما يقود إلى تخفيض تكاليف استخدام المعلومات المحاسبية وتعظيم الاستفادة منها، ومن ثم تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتجارة الدولية.
2. إن تنفيذ المشاريع الكبرى في الدول يتطلب بشكل متزايد رؤوس أموال أجنبية، ومن جهة أخرى فإن الممولين والمستثمرين يحتاجون إلى معلومات مالية خاصة بالمؤسسات المدرجة في البورصات العالمية تكون تقاريرها المالية موحدة وقابلة للمقارنة، ويساعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الحد من الإرباك لدى المستثمر بسبب توحيد عملية المعالجة المحاسبية.
3. يؤدي تطبيق الدول لمعايير المحاسبة الدولية إلى امتلاك مؤسساتها لغة إبلاغ مالي دولية تؤهلها من جعل إفصاحها المحاسبي مفهوماً ومقروءاً لدى الأسواق المالية العالمية.

ومن جهة أخرى توفر معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية مجموعة عالية الجودة من المعايير المحاسبية المعترف بها دولياً والتي تساعد في تحقيق الكفاءة والشفافية والمسائلة في الأسواق المالية في مختلف دول العالم (IASB, 2023)، ويرى بعض الباحثين مثل (عبد المنعم وآخرون، 2019) (Trimble, 2017) أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يحقق المزايا الإضافية التالية:

1. توحد المعايير الدولية للمحاسبة القواعد والأسس التي تقوم عليها المعالجات المحاسبية مما يقود إلى إصدار الشركات قوائم مالية موحدة ومتماثلة من فترة لأخرى.
2. يعزز التطبيق الفعال للمعايير الدولية للإبلاغ المالي من الشفافية عن طريق زيادة الإفصاح والقابلية للمقارنة من خلال إجراءات قياس ملموسة وتقييد الحكم الإداري، كما يعمل على رفع جودة التقارير بشكل عام.

3. تعمل على تحقيق توافق دولي محاسبي للحصول على قوائم مالية تحتوي على معلومات محاسبية ذات موثوقية وثبات تساعد في ترشيد القرارات الاستثمارية.
4. على ضوء الدعم المنطقي لهذه المعايير المحاسبية، فهي تمثل نقطة التقاء للمحاسبين على اختلاف وحداتهم الاقتصادية وعلى اختلاف بلدانهم.

ويرى الباحث أن معايير المحاسبة الدولية تمثل أداة أساسية لتحسين نوعية المعلومات المالية وتعزيز الشفافية في الأسواق المالية العالمية وتساهم في تحسين كفاءة الأسواق المالية، وذلك عن طريق تقليل عدم تماثل المعلومات المالية بين الشركات في مختلف الدول، وتسهيل عملية تحليل ومقارنة البيانات المالية للمستثمرين، وتعزيز جودة التقارير المالية وتحسين الشفافية، وتحقيق توافق دولي محاسبي للحصول على معلومات مالية موثوقة، وتوفير لغة إبلاغ مالي دولية تُساعد الشركات على جذب الاستثمارات الأجنبية، وتوحيد القواعد والأسس التي تقوم عليها المعالجات المحاسبية، مما يُؤدي إلى إصدار قوائم مالية موحدة ومتماثلة، ورفع جودة التقارير بشكل عام من خلال زيادة الإفصاح والقابلية للمقارنة، وترشيد القرارات الاستثمارية من خلال توفير معلومات محاسبية ذات موثوقية وثبات.

2-3 أهداف معايير المحاسبة الدولية

يهدف إصدار وتطوير معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) بشكل رئيسي إلى تنسيق إعداد التقارير المالية وفيما يلي أهم أهداف معايير المحاسبة الدولية (بن سعيدة، 2018؛Fera, 2016؛ Jibril, 2019؛ Almaharmeh, 2017):

1. توفير فوائد أكثر للمستثمرين من خلال رفع مستوى الجودة في التقارير المالية وتحسين مستوى المقارنة للبيانات المالية ورفع مستوى الشفافية.

2. تعزيز مستوى التنسيق بين الإجراءات المحاسبية والقواعد والأنظمة التي تتعلق بعرض وإعداد التقارير المالية.
3. الحرص على إعداد التقارير المالية المنشورة وعرضها بما يتوافق مع المعايير الدولية مع الإفصاح عن ذلك.
4. تعزيز الوفاء بمتطلبات الإبلاغ القانونية لمساءلة ذوي المصالح في المؤسسة حول تمويلها ودعم القرارات.
5. سهولة المفاضلة بين الفرص الاستثمارية من خلال سهولة التحليل المالي وتقييم الأداء للشركات ذات الجنسيات المتعددة.
6. الاهتمام باحتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة والاقتصاد في الدول النامية من حيث تعزيز مستوى التنسيق بين الإجراءات المحاسبية والقواعد والأنظمة التي تتعلق بعرض وإعداد التقارير المالية، ورفع مستوى الجودة في التقارير المالية وتحسين مستوى المقارنة للبيانات المالية ورفع مستوى الشفافية.

2-4 أوجه الاختلاف بين معايير المحاسبة الدولية (IAS) ومعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS)

تم التوجه لاستبدال آلية إصدار معايير المحاسبة الدولية (IAS) International Accounting Standard والتي هي عبارة عن معايير طورتها لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) والتي تم إطلاقها في الأصل في عام 1973، أما معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) فقد تم تطويرها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) International Accounting Standards

Board بهدف الاعتماد عليها بشكل رئيسي بدلاً من معايير المحاسبة الدولية، وفيما يلي أهم أوجه الاختلاف بين كل منهما (الطراونة، 2020):

1. الفترة: بدأ إصدار معايير المحاسبة الدولية في عام 1973 واستمر حتى عام 2001، في حين بدأ إصدار معايير إعداد الإبلاغ المالي الدولية من عام 2001 حتى هذا اليوم.
2. المصدر: الجهة التي أصدرت معايير المحاسبة الدولية هي لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)، في حين الجهة التي تصدر معايير الإبلاغ المالي الدولية هي مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).
3. الاستبدال والإلغاء: إن وجود مرجع محاسبي رسمي دولي يعمل على تعزيز جودة وموثوقية ودقة المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى توفير المصداقية والشفافية وسهولة القراءة لجميع الأطراف المهتمة، وذلك في ظل توفر ضبط للممارسات المحاسبية للتقليل من حالات التلاعب والغش، ولذلك فإن معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) هي متممة لمعايير المحاسبة الدولية (IAS).

كما تعد معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) أكثر شمولية وتفصيلاً من معايير المحاسبة الدولية (IAS)، حيث تُقدم إرشادات أكثر دقة و مُحددة بشأن كيف يجب على الشركات قياس والإبلاغ عن معاملاتها المالية (Kieso et al., 2023).

3. معيار المحاسبة الدولي (IAS 17)

يقوم معيار المحاسبة الدولي 17 على تعيين السياسات والمعالجات المحاسبية التي يتوجب على كل من المؤجر والمستأجر الالتزام بها عند إبرام عقود الإيجار التشغيلية أو التمويلية، وما يرتبط بها من إفصاحات (العريدي، 2017).

3-1 تصنيف معيار المحاسبة الدولي IAS 17 لعقود الإيجار

شمل معيار المحاسبة الدولي (IAS 17) المعالجات المحاسبية والإفصاح لعقود الإيجار، وقد أصدرته لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) في العام 1997.

وتم تقسيم عقود الإيجار حسب هذا المعيار إلى نوعين (عقود التأجير التشغيلية، وعقود التأجير التمويلية)، وارتبط تصنيف عقود الإيجار إلى إيجار تشغيلي وإيجار تمويلي وفقاً لهذا المعيار اعتماداً على استفادة المستأجر من منافع الأصل وتحمله للمخاطر المتعلقة بالأصل المستأجر، فإذا شمل عقد التأجير على نقل معظم المخاطر والمنافع الخاصة بالأصل إلى المستأجر يتم اعتبار العقد عقد تأجير تمويلي، وغير ذلك يكون عقد تأجير تشغيلي. ويتم في حالة تصنيف عقد الإيجار تمويلي اعتبار الأصل ضمن أصول المستأجر، ويتم تقييمه بالقيمة الحالية للحد الأدنى للدفعات، أما في حال تصنيف عقد الإيجار تشغيلي فيبقى الأصل في دفاتر المؤجر، ويتم الاعتراف في دفاتر المستأجر بدفعات الإيجار كمصروف خلال مدة العقد (ساهر، 2018).

وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي (IAS 17)، يتم تصنيف عقد الإيجار كإيجار تمويلي إذا تضمن أحد الشروط التالية (IAS 17: 10):

1. انتقال ملكية الأصل: أن تنتقل ملكية الأصل من المؤجر إلى المستأجر في نهاية مدة العقد.
2. خيار شراء بسعر منخفض: وذلك بامتلاك المستأجر خيار شراء الأصل بسعر أقل من قيمته العادلة عند ممارسة المستأجر لهذا الخيار، أو أن يكون هناك تأكد معقول لدى المستأجر في بداية فترة الإيجار من ممارسة هذا الخيار.
3. تغطية مدة الإيجار لمعظم العمر النافع للأصل، ولم يضع المعيار نسبة محددة، بينما حددت المعايير المحاسبية الأمريكية نسبة المدة بـ 75% على الأقل من العمر النافع.

4. إذا تساوت القيمة الحالية للحد الأدنى من دفعات الإيجار بشكل تقريبي مع القيمة العادلة للأصل، ولم يضع المعيار نسبة محددة، بينما حددت المعايير المحاسبية الأمريكية نسبة القيمة بـ 90% على الأقل من القيمة العادلة للأصل.
5. وجود طبيعة خاصة للأصل المستأجر بحيث يستفيد منه المستأجر دون سواه من دون الحاجة إلى إجراء تعديلات هامة عليه، ويشمل ذلك قيام المؤجر بإجراء التعديلات على الأصل ليناسب المستأجر فقط.
6. امتلاك المستأجر القدرة على إلغاء عقد الإيجار مع تحمل الخسائر المتعلقة بإعادة تأهيل الأصل.
7. تأثر المستأجر بالأرباح والخسائر التي تنتج عن التغير الذي يحدث في القيمة العادلة للقيمة المتبقية للأصل المستأجر بعد القيمة المتبقية المضمونة.
8. امتلاك المستأجر القدرة على استئجار الأصل مرة أخرى بمبلغ بقيمة تقل عن معدل قيمة الإيجار في السوق.

وفيما يتعلق بالاراضي عن المباني، فتصنف عقود الإيجار المتعلقة بالاراضي كعقود تشغيلية الا اذا تضمن العقد انتقال الأرض للمستأجر، في حين تصنف عقود الإيجار المتعلقة بالمباني الى تشغيلي أو تمويلي حسب المعايير اعلاه.

3-2 المعالجات المحاسبية لعقود الإيجار وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (IAS 17)

هناك طريقتين يتم الاعتماد عليهما في معيار المحاسبة الدولي IAS 17 للمحاسبة عن عقد الإيجار، ويتم تطبيق كل منهما تبعاً لنوع عقد الإيجار (تمويلي أو تشغيلي)، وذلك على النحو الآتي:

أ. المعالجات المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي

ويوضح الجدول التالي المعالجات المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي لدى كل من المستأجر والمؤجر (ميرزا، 2015؛ الجعارات، 2017):

الجدول رقم (2–1) المعالجات المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي لدى كل من المستأجر والمؤجر

الطرف	المعالجات المحاسبية	
المعالجات المحاسبية لدى المستأجر	الاعتراف بالأصل	• يسجل الأصل في جانب الموجودات ضمن فئة الموجودات التي تحمل نفس طبيعته، ويسجل الالتزام الذي يترتب على العقد في جانب المطلوبات. • يتم الاعتراف بالأصل بقيمته العادلة أو بالقيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار، أيها أقل. • لاحتساب القيمة الحالية يتم استخدام معدل الخصم الوارد في اتفاقية الإيجار إذا وجدت، أو سعر الاقتراض الإضافي لحساب القيمة الحالية بحيث تتساوى القيمة الحالية لدفعات الإيجار مع القيمة العادلة للأصل.
	تقسيم دفعات الإيجار	• يتم تقسيم دفعات الإيجار إلى قسمين يتمثل القسم الأول بالفوائد على التمويل ويتم الاعتراف به كمصروف، ويتم في القسم الثاني بتخفيض الالتزام القائم وفقاً لأسلوب معدل الفائدة الفعال.
	إهلاك الأصل	• يتم إهلاك الأصل على مدى عمره النافع وفقًا للمعيار IAS 17. وبنفس سياسة الإهلاك المستخدمة للأصول المماثلة. • وفي حال وجود تأكيد معقود لدى المستأجر بعدم انتقال ملكية الأصل له، يتم استخدام مدة العقد أو العمر النافع، أيهما أقل.
المعالجات المحاسبية لدى المؤجر	تسجيل الإيجار التمويلي	• يتم تسجيل الإيجار التمويلي في بداية العقد في قائمة المركز المالي كحساب مدين بقيمة تساوي صافي الاستثمار في الإيجار.
	الاعتراف بالدخل	• يتم الاعتراف بالدخل التمويلي بالاستناد إلى نموذج يعكس معدل دوري ثابت للعائد على صافي استثمار المؤجر، ويمثل العائد قيمة الإيجار الذي يحصل عليه المؤجر.

المصدر: (ميرزا، 2015) (الجعارات، 2017)

ب. المعالجات المحاسبية لعقد الإيجار التشغيلي:

ويوضح الجدول التالي المعالجات المحاسبية لعقد الإيجار التشغيلي لدى كل من المستأجر والمؤجر (أبونصار وحميدات، 2014) (الجعارات، 2017):

الجدول رقم (2-2) المعالجات المحاسبية لعقد الإيجار التشغيلي لدى كل من المستأجر والمؤجر

الطرف	المعالجات المحاسبية	
المعالجات المحاسبية لدى المستأجر	معالجة دفعات الإيجار	• يتم الاعتراف بدفعات الإيجار على مدار فترة العقد كمصروف في قائمة الدخل حسب أسلوب القسط الثابت. • يتم استخدام وجود طريقة منهجية أخرى إذا كانت تعكس بشكل أفضل المخطط الزمني للفوائد من عقد الإيجار. • يتم تخفيض مصروف الإيجار بقيمة الحوافز التي يحصل عليها المستأجر على مدار مدة عقد الإيجار.
المعالجات المحاسبية لدى المؤجر	معالجة الأصل	• يبقى الأصل كما هو داخل قائمة المركز المالي.
	معالجة دخل الإيجار	• يتم الاعتراف بالدخل الناتج عن الإيجار على أساس القسط الثابت على طول فترة العقد. • يتم استخدام طريقة منهجية أخرى إذا كانت تعكس بشكل أفضل المخطط الزمني لانخفاض المنفعة من الأصل المستأجر. • يتم تخفيض الإيراد المتحصل من الإيجار بقيمة الحوافز التي يمنحها المؤجر للمستأجر على مدار فترة العقد.

المصدر: (أبونصار وحميدات، 2014) (الجعارات، 2017)

3-3 الانتقادات التي واجهها معيار المحاسبة الدولي (IAS 17)

لقد تمكنت العديد من الشركات من خلال معيار المحاسبة الدولي (IAS 17)، من إبرام عقود تأجير بشكل يمكنها من الحصول على الصورة المطلوبة لقوائمها المالية في نفس الوقت تستفيد من هيكل رأس المال، وذلك بالانسجام مع معايير الإبلاغ المالي الدولية، ومثال على ذلك، في عام 2014 تم تقدير عقود الإيجار خارج الميزانية (Off Balance Sheet Financing) للشركات المدرجة المطبقة لمعايير الإبلاغ المالي الدولية ومعايير المحاسبة الأمريكية بما يقارب 3 تريليون دولار (IASB, 2016).

إن المعالجات التي تم كشفها للعديد من عقود التأجير كعقود إيجار تشغيلية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 17 أدى إلى استبعاد أثرها في قائمة المركز المالي، وعدم توفر كافة المعلومات الخاصة بعقود الإيجار (خصوصاً مقدار الالتزامات) أدت إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية والمستثمرين وحالت دون معرفتهم الوضع المالي الحقيقي للشركات وإجراء المقارنات لمعرفة وتمييز الشركات التي تقوم باقتراض الأصول من أجل شراء الأصول والشركات التي تستأجر هذه الأصول دون أن تفصح في قوائمها المالية عن ذلك (ساهر، 2018).

كما يرى الباحث أن تعقيد المعالجات المحاسبية وصعوبة المقارنة وتباين عملية التطبيق والتأثير على القرارات الاقتصادية، علاوة على ذلك، فإن الإيجار التشغيلي لا يُعترف به كأصل في قائمة المركز المالي، مما يقلل من الشفافية ويصعّب إجراء المقارنات المالية وتحليل الأداء الفعلي للشركات، هي من الانتقادات على معيار المحاسبة الدولي IAS 17.

4. معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 16)

4-1 مراحل نشأة معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 16)

لقد تبنى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) منهجاً جديداً للتعامل مع عقود الإيجار، وذلك كمعالجة للانتقادات التي وجهت إلى معيار المحاسبة الدولي (IAS 17)، وقد تجسد ذلك في معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 16)، وفيما يلي مراحل نشأة هذا المعيار (شراشفه وآخرون، 2020):

1. عام 2005: تضمن تقرير هيئة السوق المالي الأمريكي (SEC) مخاوف من نقص شفافية البيانات المالية معتبراً ذلك بسبب القصور الموجود في المعالجات المحاسبية لعقود الإيجار.
2. عام 2006: أعلن كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) كاستجابة للمخاوف السابقة عن مشروع مشترك بهدف تحسين المعالجات المحاسبية لعقود الإيجار.
3. عام 2009: صدرت ورقة نقاش تتعلق بعقود الإيجار وتضمنت الآراء الأولية لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) حول محاسبة المستأجرين حيث اقترحت الورقة نموذجاً لمحاسبة حق الاستخدام، وقد تلقت ردوداً إيجابيةً حيث توجهت نحو ضرورة اعتراف المستأجر بحق استخدام الأصل المستأجر كأصل وبالالتزام المترتب على عقد الإيجار في سجلاته وذلك في بداية سريان عقد الإيجار.
4. عام 2010: صدرت المسودة الأولى للمعيار التي تم تطويرها على ضوء الردود على ورقة النقاش التي تم إصدارها في عام 2009، وكانت هناك مساهمات من المهتمين بالإفصاح عن عقود الإيجار تضمنت تعديلات على محاسبة المؤجر والمواصلة في تطوير نموذج محاسبة حق الاستخدام.

5. عام 2013: صدرت المسودة المنقحة للمعيار، وقد تعددت واختلفت الآراء فكان من الصعب على المجلس أن يأخذ كل وجهات النظر بعين الاعتبار، فاكتفى بتطوير نموذج يصنف عقود الإيجار إلى صنفين اعتماداً على الاستغلال المتوقع للمستأجر لمنافع الأصل، وكان لكل صنف متطلباته المحاسبية المنفصلة.
6. عام 2016: صدر معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 16) الذي تناول عقود الإيجار بتاريخ 13 كانون الثاني 2016 ، حيث توصل المجلس انطلاقاً من المشاورات والنقاشات إلى قرارات عديدة من خلالها حسم موقفه من المعالجات المحاسبية لعقود الإيجار سواء لدى المؤجر أو المستأجر.
7. عام 2019: بدأ تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 16) بشكل فعلي ووضع المجلس كاستثناء إمكانية تطبيق المعيار قبل هذا التاريخ في حال كانت المؤسسة تطبق المعيار (IFRS 15) "الإيرادات عن العقود المبرمة مع الزبائن".

ويرى الباحث أن تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 16) يمثل خطوة مهمة نحو تحسين الشفافية والدقة في التقارير المالية للشركات، مقارنة بالمعيار السابق .(IAS 17) ولكن، ورغم الفوائد الواضحة، فإن الباحث يلاحظ أن هناك تحديات كبيرة تواجه الشركات في التكيف مع هذا المعيار الجديد. هذه التحديات تشمل التعقيد في تحديد وتصنيف العقود، الحاجة إلى تطوير وتحديث النظم المالية والمحاسبية، وضمان دقة التقييمات المالية المتعلقة بحقوق الاستخدام والالتزامات.

4-2 أسباب الإصدار

يعود السبب في إصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 16) وإحلاله بدلاً من معيار المحاسبة الدولي (IAS 17) إلى عام 2005، وذلك إثر تقرير هيئة السوق المالي الأمريكي (SEC)

Securities and Exchange Commission، الذي قام بتقدير أن ما قيمته 1.25 ترليون دولار أمريكي من عقود الإيجار لا تظهر ضمن ميزانيات الشركات، حيث عبّر ذلك عن مخاوف من تضليل مستخدمي البيانات المالية من خلال عدم تماثل المعلومات ونقص الشفافية في السوق المالي نتيجة لقصور في المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار، الأمر الذي تطلب إعادة النظر في متطلبات معيار المحاسبة الدولي (IAS 17)، لعدم توفيره القدرة لأصحاب المصالح لأخذ تصور شامل للأصول المسيطر عليها، والتي يتم استخدامها من قبل المستأجر، ولا حتى عن الالتزامات التي تنشأ عن عقود الإيجار (IASB, 2016).

وقد اتضحت المشكلة بشكل أساسي في كون معيار المحاسبة الدولي (IAS 17) تتضمن متطلباته اعتبار قيمة الإيجار السنوي في حال تصنيف العقد إيجار تشغيلي كمصروف في قائمة الدخل، الأمر الذي يبقي كل من الأصل الذي ينتج عن حق استخدامه والانتفاع به والالتزام الذي ينتج عن تعهد الدفع الذي يقدمه المستأجر طوال فترة العقد خارج قائمة المركز المالي للمستأجر، رغم أن كل من حق الاستخدام والتعهد بالدفع يحققان مفهوم الأصل والالتزام وفقا للإطار المفاهيمي (IASB, 2016).

إضافة إلى ما سبق، يتيح معيار المحاسبة الدولي (IAS 17) تصنيف عقد الإيجار إلى تشغيلي أو تمويلي، مما مهد الطريق للمؤسسات للتلاعب في محاولة تحقيق آثار إيجابية في القوائم المالية الخاصة بها، حيث أدى ذلك إلى اعتبار العديد من عمليات الإيجار على أنها تشغيلية رغم أن طبيعتها تمويلية، وقد اعتبرت هذا الممارسات تمثل سلوك تضليلي تنتهجه المؤسسات جراء القصور الحاصل في متطلبات معيار المحاسبة الدولي (IAS 17)، خصوصاً أنه يتم حذف قيمتين رئيسيتين

من المركز المالي في ظل هذه الممارسات هما قيمة أصل وهي حق الاستخدام ومبلغ الالتزام بقيمة الدفعات المترتبة على عقد الإيجار (Rulmont, 2016).

وقد ألزم القصور الحاصل في معيار المحاسبة الدولي (IAS 17) أصحاب المصالح البحث عن معلومات إضافية وأجراء التعديلات للتمكن من تقييم أداء المؤسسة بشكل سليم، ومع ذلك فإن هذا الإجراء غير كافي للتوصل إلى تقييم موثوق، مما جعل هذا المعيار ينظر إليه على أنه غير قادر على تقديم عرض عادل وصادق عن الوضع المالي للمؤسسات، وعليه أقر مجلس معايير المحاسبة الدولية في إطار مشروعه المشترك مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) Financial Accounting Standards Board فشل معيار المحاسبة الدولي (IAS 17) في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، وبالحاجة إلى تحسين التقارير المالية عن أنشطة الإيجار والذي نتج عنه في النهاية إصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 (شراشفه وآخرون، 2020).

بناءً على ما جاء بأعلاه قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) ونتيجة للانتقادات الموجهة لمعيار المحاسبة الدولي (IAS 17) الاهتمام بموضوع محاسبة عقود التأجير ووضعه على أجندتهم للعام 2006 ضمن المشروع المشترك للتقارب في الممارسات المحاسبية، الذي هدفه الأساسي تطوير عمليات الإفصاح والاعتراف وتحسين مستوى شفافية الإفصاح عن عمليات التأجير داخل التقارير المالية. وفي كانون ثاني من العام 2016 قام مجلس معايير المحاسبة المالية الدولية بإصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 16) وكان عنوانه "عقود التأجير" ليكون بديلاً عن معيار المحاسبة الدولي (IAS 17) وليحدد مبادئ العرض والقياس والاعتراف لعقود التأجير (ساهر، 2018).

وعليه فقد كان الهدف الرئيسي لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 16) هو تحديد المبادئ التي تتعلق بالقياس والعرض والإثبات والإفصاح عن عقود الإيجار لضمان قيام المؤجرين والمستأجرين بتقديم تقارير ملائمة تعبر بصدق عن هذه المعاملات (IASB, 2016).

وقد حل معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 16) محل معيار المحاسبة الدولي (IAS 17) والتفسير رقم (IFRIC 4) والتفسير رقم (SIC 15) والتفسير رقم (SIC 27).

على ضوء ما سبق، يرى الباحث أن إصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16 جاء لتحسين الشفافية في التقارير المالية المتعلقة بعقود الإيجار، بعد افتقار معيار المحاسبة الدولي IAS 17 إلى تقديم تصور شامل للأصول والالتزامات الإيجارية، حيث يقوم معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16على مبادئ واضحة للقياس والعرض والاعتراف بعقود الإيجار، معززًا الشفافية والمصداقية في التقارير المالية لتلبية احتياجات المستخدمين بشكل أفضل.

3-4 نطاق المعيار

ينطبق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 16) على كافة عقود التأجير للمعدات والآلات والممتلكات، باستثناء الأصول التالية (IASB, 2017):

1. عقود التأجير للأصول غير الملموسة الناجمة عن اتفاقية الترخيص، التي تم معالجتها في معيار المحاسبة الدولي (IAS 38),
2. عقود التأجير للأصول البيولوجية التي تم تنظيمها في معيار المحاسبة الدولي (IAS 41).
3. عقود التأجير لاستكشاف المصادر غير المتجددة كالمعادن والغاز والنفط.

4. عقود التأجير الخاصة بالملكية الفكرية، التي تم معالجتها في معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 15).
5. عقود التأجير الناجمة عن عقود الامتياز.

4-4 الاستثناءات من نطاق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16

يشمل معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 جميع عقود الإيجار باستثناء بعض العقود التي تقع ضمن نطاقات معايير أخرى، وفيما يلي العقود التي المستثناة من تطبيق هذا المعيار عليها (IASB, 2016):

1. إذا كان عقد الإيجار يتعلق باستكشاف أو استخدام الموارد المتجددة المماثلة للمعادن والغاز الطبيعي والنفط.
2. إذا كان عقد الإيجار يتعلق بالأصول الحيوية في نطاق معيار المحاسبة الدولي 41 مثل الزراعة التي يحتفظ بها المستأجر.
3. الترتيبات المتعلقة بامتياز الخدمة العامة في نطاق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 12 الذي يتناول ترتيبات امتياز الخدمة العامة.
4. التراخيص المتعلقة بالملكية الفكرية التي يمنحها المؤجر في نطاق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 15 والمتعلق بالإيرادات من العقود مع العملاء.
5. الحقوق التي يحتفظ بها المستأجر بناءً على اتفاقيات ترخيص في نطاق معيار المحاسبة الدولي 38 المتعلق بالأصول غير الملموسة، مثل حقوق النشر والبراءات والمخطوطات والأفلام السينمائية.

كما يحق للمستأجر عدم تطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 في حال (PWC, 2016):

1. إذا كان عقد إيجار قصير الأجل (أقل من 12 شهر).
2. إذا كان عقد إيجار لأصل محدد قيمته منخفضة (أقل من 5000 دولار).
3. إذا كانت الشركة صغيرة ذات أنشطة محدودة.
4. إذا كان عقد إيجار منخفض المخاطر، بحيث لا تنتقل ملكية الأصل إلى المستأجر في نهاية مدة الإيجار، ولا يتضمن العقد خيار شراء بسعر منخفض، ولا تُعدّ مدة الإيجار أطول من 80% من العمر الإفتراضي للأصل.

4-5 الاختلافات بين معيار المحاسبة الدولي IAS 17 ومعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16

لقد كان أهم تغيير تضمنه هذا المعيار هو اعتبار كافة عقود الإيجار تمويلية وإلغاء تصنيف العقود إلى تمويلية وتشغيلية، وبالتالي يعتمد المعيار الجديد نموذجاً واحداً للمحاسبة عن عقود الإيجار، وهذا يقود إلى الاعتراف بعقود الإيجار التشغيلية (حسب معيار المحاسبة الدولي IAS17) كأصول والتزامات داخل دفاتر المستأجر، ويقاس عقد الإيجار بالقيمة الحالية للدفعات داخل دفاتر المستأجر، ويتم الاعتراف بها كأصل مستأجر (أو الحق في الاستخدام)، أو يتم تضمين القيمة ضمن حساب الممتلكات والآلات والمصانع. ويتم أيضاً الاعتراف بالالتزامات المالية الناتجة عن العقد والتي تعبر عن الالتزامات المستقبلية التي يتوجب دفعها. وأشار المعيار إلى ضرورة الإفصاح عن اهتلاك الأصل المستأجر بشكل منفصل عن الفائدة المترتبة عن التزام الإيجار في قائمة الدخل. وسمح المعيار بعدم الاعتراف بالتأجير ضمن الأصول والالتزامات لدى المستأجر في حال كانت مدة العقد 12 شهر أو أقل أو كانت قيمته منخفضة، أما فيما يتعلق بالمؤجر، فلم يجرى تغيير هام في معيار الإبلاغ المالي

الدولي (IFRS 16) على المحاسبة عن عقود الإيجار لدى المؤجر، وحسب معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 16) يستمر في تصنيف عقود الإيجار إلى إيجار تشغيلي وتمويلي، واستخدام المعالجات المحاسبية السابقة في معيار المحاسبة الدولي (IAS 17)، حيث أبقى المعيار بشكل جوهري على متطلبات معيار المحاسبة الدولي (IAS 17)، (IASB, 2017).

4-6 منهجية تحليل عقد الإيجار حسب معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 16)

حسب ما ينص عليه معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 16) فإنه على المنشآت ان تقيم عند نشأة العقد إذا كان العقد اتفاقية تأجير أو يتضمن عقد تأجير، حيث يكون ذلك في حال كان العقد ينقل حق السيطرة على الانتفاع بالأصل محل العقد واستخدامه لفترة زمنية محددة مقابل تعويض (IFRS, 2016).

وقد اقترح معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 16) منهجاً يمكن من خلاله التمييز بين عقد الإيجار (Lease contract) الذي يدرج في قائمة المركز المالي وبين عقد الخدمة (Service contract) الذي يدرج في قائمة الدخل كمصروف، وذلك بالاعتماد على معيارين هما:

- المعيار الأول: أن يكون الأصل المستأجر أصلاً محدداً

ويمكن اعتبار الأصل محدداً في حال تم ذكره بشكل صريح داخل العقد أو في حال كان تنفيذ العقد يعتمد بشكل ضمني على الاستخدام للأصل المؤجر وليس للمؤجر حق أساسي باستبدال الأصل طيلة فترة الاستخدام (Mazars, 2016). ومن الجدير بالذكر أن حق المورد في استبدال الأصل يكون أساسي في حال كان المورد لديه قدرة عملية على استبدال الأصل بأصل بديل في فترة الاستخدام وينتفع اقتصادياً من ممارسة حقه في استبدال الأصل (IFRS, 2016).

- المعيار الثاني: أن يتوفر للمستأجر حق السيطرة على استخدام الأصل

يتطلب حق السيطرة أن يكون للمستأجر الحق في الحصول على الفوائد الاقتصادية الناتجة عن استخدام الأصل خلال مدة الاستخدام، ومن خلاله يتمكن المستأجر من الحصول على المنافع الاقتصادية الناتجة عن استخدام الأصل بشكل مباشرة أو غير مباشر بطرق عدة مثل: استخدام الأصل أو الاحتفاظ بالأصل أو تأجير الأصل من الباطن، ومن ضمن المنافع الاقتصادية لاستخدام الأصل المنتجات الرئيسية والثانوية له ويشمل ذلك التدفقات النقدية المتوقعة المتولدة من هذه البنود، بالإضافة إلى المنافع الاقتصادية الأخرى من استخدام الأصل المتحققة من معاملة تجارية مع طرف ثالث (Ernest & Young, 2016).

كما يتطلب حق السيطرة أن يكون للمستأجر حق في توجيه استخدام الأصل طيلة مدة الاستخدام، وذلك من حيث كيفية استخدام الأصل والغرض من استخدام الأصل أو اتخاذ القرارات المتعلقة بالأصل (Mazars, 2016).

وفي هذا السياق يجدر الذكر أنه وفقاً لما جاء في معيار الإبلاغ المالي الدولي الجديد (IFRS 18) الذي صدر في عام 2024 وسيتم تطبيقه اعتباراً من 1 يناير 2027 والذي يقوم بالتركيز على كيفية الاعتراف بالإيرادات الناتجة عن عقود الإيجار بطريقة تعزز الشفافية وتوفير معلومات مالية أكثر دقة، وذلك من خلال تحديد إطار عمل يهدف إلى تحسين تقديم التقارير المالية من خلال توفير إرشادات واضحة حول كيفية التعامل مع الإيرادات المرتبطة بعقود الإيجار، حيث يعتمد المعيار IFRS 18 على مبادئ مشابهة لتلك الموجودة في IFRS 16 ولكنه يضيف طبقات إضافية من التفاصيل والإرشادات لضمان تطبيق أكثر دقة وشفافية، ويتضمن ذلك توضيحات حول كيفية قياس الإيرادات والاعتراف بها بناءً على نقل السيطرة على الأصول وتقديم معلومات

مالية تساعد المستخدمين على فهم أفضل للأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة (IFRS, 2024).

ويرى الباحث أن منهجية تحليل عقد الإيجار حسب معيار IFRS 16 تركز على تقييم العقود لتحديد ما إذا كانت تمثل اتفاقية تأجير أو تتضمن عناصر تأجير. يتطلب هذا التحليل التحقق من عنصرين رئيسيين: أن يكون الأصل المستأجر محدداً وأن يتوفر للمستأجر حق السيطرة على استخدام الأصل. حيث يتم اعتبار الأصل محدداً إذا كان مذكوراً بوضوح في العقد أو يعتمد على استخدام أصل معين لا يمكن استبداله من قبل المؤجر. ويتحقق حق السيطرة عندما يكون للمستأجر الحق في الحصول على الفوائد الاقتصادية من استخدام الأصل وتوجيه كيفية استخدامه خلال فترة العقد. بالإضافة إلى ذلك، يتضمن معيار IFRS 18 الصادر حديثاً في عام 2024 إرشادات إضافية لتحسين دقة وشفافية الاعتراف بالإيرادات من عقود الإيجار، مما يعزز من فهم المستخدمين للأداء المالي للمنشآت.

4-7 المعالجات المحاسبية لعقود الإيجار وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 16)

يعتمد معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 16) الذي يتناول الإيجارات على نموذج حق الاستخدام في المحاسبة عن عقود الإيجار وتصنيفها، حيث يلزم الشركات بأن تقوم بتصنيف عقود الإيجارات التي يتوجب تصنيفها كإيجارات تمويلية، والاعتراف بالأصل والالتزام مقابل الإيجار في قوائمها المالية، ويمكن توضيح متطلبات محاسبة الإيجار لدى المؤجر والمستأجر على النحو الآتي (العريدي، 2017):

1. محاسبة الإيجارات لدى المستأجر: يتم الاعتراف بالأصل المستأجر منذ بداية فترة العقد لدى المستأجر ضمن الموجودات ويتم تصنيفه كأصل مع حق الاستخدام أو الانتفاع، كما يعترف

المستأجر بالأصل منذ بداية فترة العقد بمقدار الالتزامات الخاصة بالإيجار مضافاً لها جميع التكاليف المباشرة التي يتكبدها المستأجر ضمن المطلوبات، كما يتم الاعتراف بالحوافز في حال قدمها المؤجر للمستأجر أو قيام المستأجر بعمل دفعات قبل تاريخ العقد حيث يجب أن يحتسبها ويجري التعديلات المطلوبة على القيمة المعترف بها.

2. قياس عمليات الإيجار بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16: يقاس الأصل المستخدم بعد ذلك بتكلفة الأصل مع طرح الاهتلاك المتراكم منه وأية خسائر تحدث في نقصان القيمة إلا في حال:

أ. عندما يكون الأصل ممتلكاً أو مستثمراً (أي أراضي أو مباني)، حيث يعتمد المستأجر في قياس الممتلكات المستثمرة على القيمة العادلة وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 16) الخاص بعقود الإيجارات.

ب. عندما يكون الأصل جزءاً من المنشآت والمعدات والممتلكات التي يعتمد المستأجر في قياسها على أسلوب إعادة التقييم وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 16) الخاص بعقود الإيجارات.

3. محاسبة الإيجارات لدى المؤجر: لم يجرى تغيير هام في معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 16) على المحاسبة عن عقود الإيجار لدى المؤجر عن الذي كان في معيار المحاسبة الدولي (IAS 17).

4. تعديلات عقد الإيجار: يُحدد معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 16 (IFRS 16) متطلبات محاسبية محددة لتعديلات عقود الإيجار. من خلال إعادة تصنيف عقد الإيجار إذا أدت التعديلات إلى تغيير جوهري في مدة الإيجار أو القيمة الحالية لدفعات الإيجار الدنيا، ويتم تصنيف العقد المُعدل كعقد إيجار جديد، مع الاعتراف بأي أصول أو التزامات جديدة ناتجة

عن التعديلات.وفي حال تم إعادة تصنيف العقد، يتم إلغاء الاعتراف بأي أصل إيجار أو التزام إيجار مرتبط بالعقد الأصلي، ويتم الاعتراف بأي أصل إيجار أو التزام إيجار جديد ناتج عن العقد المُعدل، أما إذا لم يتم إعادة تصنيف العقد، فيتم تعديل القيمة الدفترية لأصل الإيجار والالتزام الإيجاري لتعكس أثر التعديلات على القيمة الحالية لدفعات الإيجار الدنيا، ويتم الاعتراف بأي أثر على الأرباح أو الخسائر في الفترة التي تم فيها إجراء التعديلات (IASB, 2017).

5. العرض والإفصاح: يُلزم معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 16 (IFRS 16) المستأجرين بالإفصاح عن معلومات محددة حول عقود الإيجار في القوائم المالية والملاحظات تتضمن معلومات عامة عن عقود الإيجار مثل: عدد عقود الإيجار المُصنفة كعقود إيجار تمويلي وعقود إيجار تشغيلي، والقيمة الحالية لدفعات الإيجار الدنيا المُستحقة خلال الفترة المالية الحالية والمالية القادمة، والقيمة الدفترية لأصول الإيجار في نهاية الفترة المالية. بالإضافة إلى معلومات محددة عن عقود الإيجار التمويلي مثل: مدة الإيجار المتبقية، وخيارات الشراء، والقيمة المتبقية للأصل في نهاية مدة الإيجار، ومعدل الفائدة الضمني، ومصروفات الإيجار المُتكبدة خلال الفترة المالية، بالإضافة إلى معلومات عن التعديلات على عقود الإيجار، مثل: نوع التعديل (على سبيل المثال، تغيير مدة الإيجار، تغيير القيمة الحالية لدفعات الإيجار الدنيا)، والأثر على القيمة الدفترية لأصل الإيجار والالتزام الإيجاري، والأثر على الأرباح أو الخسائر (IASB, 2017).

ويرى الباحث أن المعالجات المحاسبية لعقود الإيجار وفقاً لمعيار IFRS 16 تعتمد على نموذج حق الاستخدام، مما يلزم الشركات بالاعتراف بالأصل والالتزام في قوائمها المالية عند تصنيف الإيجار

كإيجار تمويلي، ويتم تسجيل الأصل المستأجر كأصل حق استخدام مع الاعتراف بالالتزامات المتعلقة بالإيجار، ويقاس الأصل المستخدم بعد ذلك بتكلفة الأصل مطروحاً منها الاهتلاك والخسائر في القيمة. ويمكن القول أن معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (IFRS 16) قد وضع متطلبات محاسبية محددة لتعديلات عقود الإيجار والإفصاح عنها بشكل دقيق في القوائم المالية.

4-8 منافع تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 16)

تناولت الكثير من الدراسات فوائد تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 والتي تتمثل بما يلي (شراشفه وآخرون، 2020) (سلمان وجاري، 2018):

1. يساهم تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 16) بزيادة الشفافية في المعلومات المفصح عنها حول أصول والتزامات المؤسسات بشكل يمكّن من تقييم أدائها ووضعها المالي بشكل أكثر دقة وأفضل مما سبق، لذلك فإن تطبيق المعيار يساهم في تحسين القرارات الاستثمارية لما يوفره من معلومات ملائمة ذات جودة عالية بالاعتماد على أسس مفاهيمية سليمة مقارنةً بما كان يوفره المعيار السابق (IAS 17)، إذ أن المستثمرون والمحللون الماليون كانوا يلجأون في ظل المعيار السابق (IAS 17) إلى إجراء الكثير من التعديلات بالاعتماد على طرق وتقنيات عديدة ومع ذلك كان في أغلب الأحيان ينتج عنها تقديرات تختلف من طرف إلى آخر وبعيدة عن الدقة وغير موثوقة.
2. يساهم تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 16) في مراعاة المعلومات المفصح عنها للقرارات التي تتخذها مختلف المؤسسات، كما يعمل على تحسين القدرة على مقارنة المعلومات المحاسبية المفصح عنها، وذلك عن طريق إجبار الشركات بالاعتراف بالأصول والالتزامات الإيجارية وذلك بالاعتماد على طريقة موحدة في القياس.

3. إن الزام معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 16) المؤسسات بالاعتراف بكافة عقود الإيجار ضمن قائمة المركز المالي، يساهم في التخلص من التلاعب في تصنيفات عقود الإيجار التمويلية على أنها تشغيلية وعدم إدراجها بشكل مقصود في قائمة المركز المالي، وهو ما يؤثر إيجاباً في القوائم المالية للمؤسسات، حيث أن ذلك من شأنه تحسين الموثوقية في المعلومات المفصح عنها والحد من الانتهازية الإدارية، إضافة إلى تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وبالتالي ورفع مستوى جودة الإفصاح.

وقد أشار مجلس معايير الإبلاغ المالي إلى أن معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 16) يحقق المنافع التالية (IASB, 2016):

- تقليل حاجة المحللين الماليين والمستخدمين إلى إجراء أي تعديلات على القيم التي يصرح عنها من قبل المستأجر.
- رفع القدرة على مقارنة الشركات التي تقوم بتأجير أصولها والشركات التي تقوم بالاقتراض لشرائها.
- توفير معلومات تتصف بالشفافية لجميع الشركات فيما يتعلق عقود الإيجار.

ويرى الباحث أن تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 16) يجلب العديد من المنافع التي تساهم في تحسين الشفافية والجودة في التقارير المالية، من خلال زيادة الشفافية في الإفصاح عن أصول والتزامات المؤسسات، مما يمكن من تقييم أدائها ووضعها المالي بدقة أكبر. كما ساهم المعيار في تحسين القرارات الاستثمارية بفضل المعلومات ذات الجودة العالية التي يوفرها. بالإضافة إلى ذلك، قام المعيار بتعزيز IFRS 16 القدرة على مقارنة المعلومات المحاسبية بين المؤسسات، للتقليل من التلاعب في تصنيفات عقود الإيجار وتعزيز الموثوقية والشفافية في القوائم المالية. وتوفر هذه

الفوائد إجمالاً معلومات شفافة ومقارنة أفضل بين الشركات التي تتأجر أصولها والشركات التي تقترض لشراء هذه الأصول.

4-9 آثار تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 16)

لا شك أن تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16 في الإفصاح عقود الإيجار يحمل معه اختلافات من شأنها التأثير على القوائم المالية للشركات، وفيما يلي عرضاً لآثار تطبيق المعيار على كل من القوائم المالية:

1. قائمة المركز المالي:

يتم الإفصاح في ظل معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 16) عن الأصل المستأجر وذلك بشكل منفصل عن الأصول الأخرى أو في الملاحق، وعند قيام المستأجر بإدراج الأصل داخل قائمة المركز المالي، يجب عليه القيام بما يلي (IASB, 2016):

- أن يدرج الأصل المستأجر في بند الأصول داخل قائمة المركز المالي كأنه ملك للمستأجر.
- أن يشير في عقد الإيجار إلى موقع الأصل وحقوقه في المركز المالي.

وعليه يتجسد أثر المعيار في الميزانية في الزيادة التي تحدث في أصول المستأجر والتزاماته، بالإضافة إلى الانخفاض الذي يحدث في حقوق الملكية، حيث تكون وتيرة الانخفاض الذي يحدث في القيمة الدفترية للأصل المستأجر أسرع من وتيرة الانخفاض بالالتزامات المترتبة على الإيجار، وذلك لأن الأصل يهتلك وفقاً للاهتلاك الخطي، في حين تنخفض قيمة الالتزام وفقاً لقيمة دفعات الإيجار، ويزداد بمبلغ الفائدة الذي يقل مقداره على مدار عمر الأصل، وهو ما يقود إلى الانخفاض في حقوق الملكية.

2. قائمة الدخل:

خلافاً لمعيار المحاسبة الدولي (IAS 17) فإن معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 16) يتطلب الاعتراف بفوائد التزامات الإيجار بشكل مستقل عن اهتلاك أصل الإيجار، حيث يجب إدراج حساب الفوائد على أنها جزء من التكاليف، في حين يدرج الاهتلاك في بند اهتلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات، حيث ينص معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 16) على فصل الاهتلاك والفوائد المتعلقين بالإيجار في قائمة دخل الشركة أمراً هاماً للمحللين الماليين والمستثمرين يمكنهم من اتخاذ قراراتهم الرشيدة بالاعتماد على معلومات دقيقة ومفصلة (IASB, 2016) (قطبان، 2022).

ويكمن الدور الهام لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 16) في قائمة الدخل في تأثيره بشكل واضح على قيم الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك وإطفاءات الديون (EBITDA) Earnings before interest, taxes, depreciation, and amortization ، حيث تعتبر (EBITDA) مقياس هام يعتمد عليه المحللين الماليين والمستثمرين في تقييمهم لأداء الشركات، حيث أن تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 16) يقود إلى زيادة الأرباح قبل الفوائد من خلال الربح التشغيلي، وذلك لأن هذا المعيار لا يدرج تكاليف الإيجار (مصروف الإيجار) ضمن التكاليف التشغيلية كما في معيار المحاسبة الدولي (IAS 17) وإنما يقوم على اعتبار معدل الفائدة الضمني لقسط الإيجار جزءً من التكاليف المالية (Cooney et al., 2020).

3. قائمة التدفقات النقدية:

يتطلب معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 أن يفصح المستأجر في قائمة التدفقات النقدية عن العناصر التالية (IASB, 2016):

- سداد الديون الخاصة بالإيجارات داخل التدفقات النقدية التمويلية.
- دفعات الفوائد المتعلقة بالإيجار.
- الدفعات المتعلقة بالإيجارات منخفضة القيمة أو التي تكون قصيرة الأجل.

وبشكل عام فإن التغيرات الحاصلة في السياسات المحاسبية لا تؤدي إلى تغيير إجمالي التدفقات النقدية لدى دفاتر المؤجر والمستأجر، إلا أنه تأثيرها يكون في عرض قائمة التدفقات النقدية، وذلك من خلال نقصان التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية وفي نفس الوقت زيادة مماثلة في التدفقات النقدية التمويلية، حيث يتم تسديد جميع الالتزامات المترتبة على الإيجار بما فيها دفعات الفائدة كأنشطة تمويلية ضمن التدفقات النقدية التمويلية (IASB, 2016) (العريدي، 2017).

4. الملاحظات:

يتطلب معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 أن يتم تفصيل المصاريف الخاصة بعقد الإيجار في الملاحظات على القوائم المالية، بالإضافة إلى وضع معلومات حول أصل الإيجار بناء على فئة الأصل المؤجر، وإجمالي مبالغ التدفقات النقدية الخارجة من إيجار الأصل، حيث تعطي هذه المعلومات توضيح أكبر لأنشطة تأجير الأصل. كما يتطلب المعيار من الشركة في حال تضمن عقد الإيجار مزايا معقدة مثل (وجود خيارات للتمديد، ومدفوعات متغيرة للإيجار، وضمانات للقيمة المتبقية) أن يتم الإفصاح عن المعلومات الجوهرية الخاصة بالأصل التي لم يتم عرضها في القوائم المالية (IASB, 2016).

ويرى الباحث أن تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 16) يؤثر بشكل واضح على القوائم المالية للشركات، ففي قائمة المركز المالي، يؤدي إلى زيادة الأصول والالتزامات المستأجرة، مع انخفاض حقوق الملكية بسبب الاهتلاك الأسرع للأصل مقارنة بالالتزامات الإيجارية، وفي قائمة الدخل يتطلب فصل فوائد التزامات الإيجار عن اهتلاك الأصول، مما يؤدي إلى زيادة الربح التشغيلي (EBITDA) نظراً لعدم إدراج تكاليف الإيجار ضمن التكاليف التشغيلية، وفي قائمة التدفقات النقدية ينقل سداد الديون ودفعات الفوائد المتعلقة بالإيجار إلى التدفقات النقدية التمويلية، مما يقلل التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ويزيد من التدفقات النقدية التمويلية، أما في الملاحظات فيتطلب تفاصيل إضافية حول مصاريف الإيجار ومعلومات جوهرية تتعلق بالأصل المؤجر لضمان شفافية أكبر. الأمر الذي يؤكد على أهمية أجراء الدراسة الحالية بهدف تقديم دليل علمي يعتمد على بيانات القوائم المالية حول أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16 على القوائم المالية في الشركات الصناعية الأردنية

ثانياً: الدراسات السابقة

يعرض هذا المبحث بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع هذه الدراسة باللغتين العربية والأجنبية وحسب تسلسلها الزمني من الأحدث إلى الأقدم.

1. الدراسات باللغة العربية

دراسة (مندور واخرون، 2023) بعنوان: "المحاسبة عن عقود الإيجار وفقا لمعيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 وأثره على جودة القوائم المالية"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر التطبيق المبكر لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (16) المتعلق بالإيجار على جودة القوائم المالية، ولتحقيق اهداف الدراسة تم الاعتماد على تحليل محتوى القوائم المالية لـ(45) شركة مساهمة عامة في سوق الاوراق المالية المصرية خلال فترة الدراسة الممتدة ما بين 2019 ولغاية 2022، ويمثل المتغير المستقل تطبيق المعيار وتم قياسه من خلال تصنيف الشركات المطبقة بشكل مبكر واعطائها رقم واحد والشركات غير المطبقة وإعطائها قيمة صفر، وتم الاعتماد نسبة التدفقات النقدية الى صافي الربح كمتغير تابع، وتم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات الضابطة (نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية، حجم مكتب التدقيق، حجم الشركة بمقاساً باللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول)، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. واظهرت نتائج الدراسة وجود اثر ايجابي للتطبيق المبكر لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (16) على جودة القوائم المالية في ظل وجود المتغيرات الضابطة. وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها أن تقوم الشركات المساهمة المصرية بتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 عند اعداد القوائم المالية لما له من دور هام في تحسين جودة القوائم المالية.

دراسة (قطبان، 2022) بعنوان: "أثر تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم (16)"عقود الايجارات" على القوام المالية في البنوك التجارية الاردنية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي (16) على القوائم المالية في البنوك التجارية الاردنية، ولتحقيق اهداف الدراسة تم الاعتماد على تحليل محتوى القوائم المالية لـ(13) بنك تجاري مدرج في بورصة عمان خلال فترة الدراسة الممتدة ما بين 2011 ولغاية 2020، حيث تم اعتماد العائد على الاصول، والعائد على حقوق الملكية، والتغير في التدفقات النقدية، والتغير في حقوق الملكية، كمتغيرات للدراسة واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وقد اظهرت نتائج الدراسة عن وجود أثر لتطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي (16) على كل من (العائد على الاصول، والعائد على حقوق الملكية)، في حين تبين عدم وجود أثر لتطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي (16) على كل من (التغير في التدفقات النقدية، والتغير في حقوق الملكية). وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة الإفصاح الملائم للقوائم المالية المنشورة من خلال البنوك التجارية الاردنية، وذلك لما للمعيار الخاص بعقود الايجار من أثر كبير على القوائم المالية.

دراسة (خطاب ونصار، 2021) بعنوان: "أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) في تحسين جودة المعلومات المحاسبية"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16) المتعلق بالإيجار على جودة المعلومات المحاسبية والمتمثلة بخاصية الملائمة والتمثيل الصادق، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع معلومات الدراسة، حيث تم اختيار عينة مكونة من (50) مدقق يعملون لدى شركات التدقيق الكبرى في الأردن، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وقد اظهرت

نتائج الدراسة عن وجود أثر إيجابي لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16) على جودة المعلومات المحاسبية والمتمثلة بخاصية الملائمة وتمثيل الصادق، كما وتوصلت الدراسة إلى أن معظم المدققين يؤيدون تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16) لكونه يلبي تطلعاتهم ومواجهة القصور في المعيار القديم (IAS 17). وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16) لما له من اهمية كبرى في زيادة جودة المعلومات المحاسبية.

دراسة (ككو ومصطفى، 2021) بعنوان: "تأثير معاير الابلاغ المالي IFRS 16 عقود الايجار على المعلومات الواردة في التقارير لمالية: بحث تطبيقي في شركة كورد للتجارة العامة والاتصالات في اقليم كوردستان / العراق"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16 المتعلق بعقود الايجار على التقارير المالية في شركة كورد للتجارة العامة والاتصالات العاملة في إقليم كوردستان، بالاضافة الى بيان أثر تطبيق المعيار على مجموعة من النسب المالية الرئيسية، وتم اختيار شركة كورد للتجارة العامة والاتصالات العاملة في إقليم كوردستان في العراق خلال الفترة الممتدة ما بين (2015 – 2019) كعينة قصدية لهذه الدراسة، ولتحقيق هذه الاهداف تم الاعتماد على المنهج الكمي التحليلي. وقد أظهرت نتائج الدراسة عن وجود أثر دال إحصائيا لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16 على التقارير المالية، كما واظهرت نتائج الدراسة عن وجود أثر دال إحصائيا لتطبيق المعيار على كل من (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، نسبة الدين الى الموجودات، ونسبة الدين الى حقوق الملكية). وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة الزام الشركات بتطبيق المعيار الدولي ابتداءً من العام الحالي لما لهذا المعيار من أثر مادي وهام على مصداقية القوائم المالية والنسب المالية الرئيسية.

دراسة (دحام وعبيد الفتلي، 2021) بعنوان: "تطبيق المعيار الدولي (IFRS16) لعقود الايجار في الوحدات الاقتصادية العراقية وانعكاسه على ادائها المالي: دراسة حالة في الشركة العامة لموانىء العراق."

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS16) لعقود الايجار على الأداء المالي للوحدات الاقتصادية العراقية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد دراسة حالة للشركة العامة لموانيء العراق وذلك من خلال تحليل مؤشرات الأداء المالي الرئيسية المتمثلة بمؤشرات (السيولة والربحية والنشاط والمديونية) قبل وبعد إجراء التعديلات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وقد أظهرت نتائج الدراسة عن وجود أثر إيجابي لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS16) لعقود الإيجار على الأداء المالي المتمثل بكل من مؤشرات (السيولة والربحية والنشاط والمديونية) للشركة العامة لموانيء العراق. وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة اجراء تحديثات في النظام المحاسبي الموحد المطبق في الوحدات الاقتصادية العراقية، وذلك لغرض استيعاب التغيرات الناتجة عن تبني متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 أو المعايير المحاسبية الدولية الأخرى، بالإضافة إلى تطوير وتدريب المحاسبين لإدراك ومواكبة التغيرات التي تطرأ على النظام المحاسبي الموحد نتيجة تبني المعايير المحاسبية الدولية.

دراسة (شراشفه واخرون، 2020) بعنوان: "آثار تطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 16) "عقود الإيجار" على القوائم المالية للمؤسسات"

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على التغيرات التي أدخلها معيار الإبلاغ المالي الدولي (16) مقارنة بمعيار المحاسبة الدولي (17) فيما يتعلق بالمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار، والآثار المترتبة على ذلك القوائم المالية، وتم اختيار إحدى المؤسسات المالية دون ذكرى اسمها في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (2019 – 2023) كعينة قصدية لهذه الدراسة، ولتحقيق هذه الأهداف تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. وقد أظهرت نتائج الدراسة عن وجود أثر دال احصائيا لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16 على كل من (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، وقائمة حقوق الملكية)، في حين أظهرت نتائج الدراسة عن وجود أثر معنوي لتطبيق المعيار على التدفقات النقدية إلا أنه يقتصر على تصنيف تلك التدفقات. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة توفير كل الظروف اللازمة من أجل التطبيق الفعال لهذا المعيار وتحقيق أهدافه.

دراسة (العريدي، 2017) بعنوان: "أثر تطبيق معيار المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولي رقم 16 الإيجارات على القوائم المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16 المتعلق بالإيجارات على الشركات المساهمة العامة الأردنية، بالإضافة إلى بيان أثر تطبيق المعيار على مجموعة من النسب المالية، وتم اختيار عينة مكونة من (9) شركات مساهمة عامة مدرجة في بورصة عمان خلال الفترة الممتدة ما بين (2012 – 2016)، حيث تم احتساب القيمة الحالية للدفعات المستقبلية لعقود الإيجار التشغيلية والمستخرجة من القوائم المالية للشركات الممثلة لعينة الدراسة، ومن ثم اضافتها إلى كل من إجمالي الموجودات وإجمالي المطلوبات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي

التحليلي، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر دال إحصائيا لتطبيق المعيار على كل من الموجودات وحقوق الملكية، كما وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر لتطبيق المعيار على كل من (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، نسبة الدين الى الأصول، ونسبة الدين الى حقوق الملكية). وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة حث الشركات على التحضير المبكر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16 مع ضرورة اعتماد سياسة اهتلاك جديدة تتوافق مع تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16.

2. الدراسات باللغة الأجنبية

دراسة (Białek-Jaworska et al., 2022) بعنوان:

"Does the IFRS 16 affect the key ratios of listed companies? Evidence from Poland"

"هل يؤثر المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 16) على النسب المالية الأساسية للشركات المدرجة بالبورصة؟ – دراسة حالة من بولندا"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 المتعلق بالإيجارات على قائمة المركز المالي للمستأجرين، وتم اختيار (494) شركة مدرجة في بورصة وارسو كعينة لهذه الدراسة وقد تم الاعتماد على البيانات المالية لهذه الشركات للعامين 2018 و2019، وتم الحصول على بيانات الدراسة من قاعدة بيانات (Orbis). ولتحقيق هذه الاهداف تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة الفروق بين (308) شركة تطبق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 و(186) شركة تطبق السياسات المحاسبية بموجب قانون المحاسبة البولندي. وقد اظهرت النتائج أن تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 أدى إلى زيادة كبيرة في نسبة إجمالي المطلوبات إلى حقوق

الملكية وزيادة في نسبة اجمالي المطلوبات الى اجمالي الاصول، في حين تبين انخفاض كبير في نسب الربحية. وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16) لفترات زمنية اكبر للتأكد من أن هذه الفروقات لها دلالة اكبر ام لا.

دراسة (Saffarini & Warrad, 2022) بعنوان:

"The Impact of Applying the International Financial Reporting Standard No. 16 on the Financial Statements of Service Companies Listed on Amman Stock Exchange under (Covid-19)"

"أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 على البيانات المالية لشركات الخدمات المدرجة في بورصة عمان تحت (كوفيد-19)"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 المتعلق بالإيجارات على الاداء المالي للشركات الخدمية الاردنية، وتم اختيار (31) شركة خدمية تطبق المعيار مدرجة في بورصة عمان كعينة لهذه الدراسة، وقد تم الاعتماد على البيانات المالية لهذه الشركات خلال الفترة الممتدة ما بين 2017 ولغاية 2020، وتم الحصول على بيانات الدراسة من خلال القوائم المالية لهذه الشركات. ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. وقد اظهرت النتائج عدم وجود أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على الاداء المالي مقاسا بكل (إجمالي الأصول، إجمالي المطلوبات، إجمالي حقوق المساهمين، والعائد على الاستثمار، والعائد على حقوق المساهمين، اجمالي الالتزامات إلى اجمالي الأصول، واجمالي الالتزامات إلى حقوق المساهمين، ومعدل دوران الأصول). وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات اهمها ضرورة إجراء مزيد من

الأبحاث حول أثر معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 في ظل وجود (كوفيد-19) على نسب مالية اخرى وفي قطاعات الاخرى مثل القطاع المالي والقطاع الصناعي.

دراسة (Sbaih et al., 2022) بعنوان:

"The Impact of IFRS 16 "Leases" on the Financial Performance on Jordanian Industrial Companies"

"أثر المعيار الدولي للتقارير المالية 16 "عقود الإيجار" على الأداء المالي للشركات الصناعية الأردنية"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 المتعلق بالإيجارات على الأداء المالي للشركات الصناعية الاردنية، ولتحقيق اهداف الدراسة تم اختيار (34) شركة صناعية مدرجة في بورصة عمان كعينة لهذه الدراسة وقد تم الاعتماد على البيانات المالية لهذه الشركات في خلال الفترة الممتدة ما بين 2015 ولغاية 2020، وتم الحصول على بيانات الدراسة من خلال القوائم المالية للشركات. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وقد اظهرت النتائج وجود أثر ايجابي لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على الاداء المالي مقاسا بكل من العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية. وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات اهمها ضرورة تطبيق مثل هذا نوع من دراسات على كافة القطاعات الاخرى في بورصة عمان لمعرفة أثر تطبيق المعيار على أداء تلك الشركات.

دراسة (Qatawneh et al., 2021) بعنوان:

"The Impact of Applying International Financial Reporting Standard (16) Lease Contracts on Financial Statements- A Case Study For Royal Jordanian Airlines Public Limited Company"

"أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (16) عقود الإيجار على البيانات المالية – دراسة حالة لشركة الخطوط الجوية الملكية الأردنية المساهمة العامة"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 المتعلق بالإيجارات على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة حقوق المساهمين، بالإضافة الى بيان أثر تطبيق المعيار على مجموعة من نسب مثل: نسب الملاءة المالية (نسبة اجمالي المطلوبات الى اجمالي الاصول، نسبة اجمالي المطلوبات طويلة الاجل الى حقوق الملكية)، نسبة الرافعة المالية، نسبة اجمالي المطلوبات الى حقوق الملكية، ونسب السيولة المتمثلة (نسبة السيولة السريعة، ونسبة النقدية)، وتم اختيار شركة الملكية الأردنية للطيران كعينة لهذه الدراسة وقد تم الاعتماد على البيانات المالية للشركة للعامين 2018 و2019، ولتحقيق هذه الاهداف تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. وقد اظهرت نتائج الدراسة وجود اختلاف دال احصائيا لتطبيق المعيار على قائمة المركز المالي من حيث اجمالي الموجودات واجمالي المطلوبات قبل وبعد التطبيق، كما واظهرت النتائج وجود أثر لتطبيق المعيار على كل من (نسبة اجمالي المطلوبات الى اجمالي الاصول، نسبة اجمالي المطلوبات طويلة الاجل الى حقوق الملكية، نسبة الرافعة المالية، نسبة اجمالي المطلوبات الى حقوق الملكية، ونسبة النقدية)، في حين تبين عدم وجود أثر لتطبيق المعيار على نسبة السيولة السريعة. ومن ناحية اخرى اظهرت النتائج عدم وجود اختلاف دال احصائيا لتطبيق المعيار على كل من قائمة الدخل وقائمة حقوق المساهمين قبل وبعد التطبيق. وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها أن تقوم

هيئة الأوراق المالية بتوعية الشركات حول أهمية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16) لما له من تأثير واضح على قائمة المركز المالي.

دراسة (Susanti et al., 2021) بعنوان:

"The Impact of IFRS 16 (PSAK 73) Implementation on Key Financial Ratios: An Evidence from Indonesia"

"أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 16) (PSAK 73) على النسب المالية الأساسية: دراسة حالة من إندونيسيا"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16 المتعلق بالإيجارات على التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة إندونيسيا للأوراق المالية، بالإضافة الى بيان أثر تطبيق المعيار على مجموعة من النسب المالية الرئيسية، وتم اختيار شركة (PT Garuda Indonesia Tbk) التي تعمل في اندونيسيا كعينة لهذه الدراسة، وقد تم الاعتماد على البيانات المالية للشركة في فترة ما قبل التطبيق 2017–2019 وفترة ما بعد التطبيق 2020–2021، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد اظهرت نتائج الدراسة وجود اختلاف دال إحصائيا لأثر تطبيق المعيار على قائمة المركز المالي من حيث إجمالي الموجودات وإجمالي المطلوبات قبل وبعد التطبيق، كما وأظهرت النتائج عن وجود أثر لتطبيق المعيار على كل من (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، نسبة الدين إلى الأصول، نسبة الدين الى حقوق الملكية، ونسبة معدل دوران الاصول). وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة إجراء دراسات نوعية تعتمد على إجراء مقابلات للمدراء الماليين ومدققي الحسابات للتأكد من مدى استعدادهم لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16.

دراسة (Öztürk & Serçemeli, 2016) بعنوان:

"Impact of New Standard "IFRS 16 Leases" on Statement of Financial Position and Key Ratios: A Case Study on an Airline Company in Turkey"

"أثر المعيار الجديد (عقود الإيجار IFRS 16) على قائمة المركز المالي والنسب المالية الأساسية: دراسة حالة على شركة طيران في تركيا"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16 المتعلق بالإيجارات على قائمة المركز المالي ومجموعة من النسب المالية المتمثلة (العائد على الاصول، العائد على حقوق الملكية)، وتم اختيار شركة طيران بيجاسوس التي تعمل في تركيا كعينة لهذه الدراسة وقد تم الاعتماد على البيانات المالية لشركة لطيران في العام 2015، حيث تم اعادة إعداد قائمة المركز المالي للشركة بالاستناد إلى معيار الإبلاغ المالي الدولي 16، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. وقد اظهرت النتائج وجود اختلاف دال إحصائيا في قائمة المركز المالي من حيث إجمالي الموجودات وإجمالي المطلوبات قبل وبعد التطبيق، كما أظهرت النتائج وجود أثر لتطبيق المعيار على كل من (العائد على الاصول، العائد على حقوق الملكية، نسبة الدين الى الاصول). وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية لما له من دور ايجابي على زيادة في الاصول في قائمة المركز المالي.

3. ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

جاءت هذه الدراسة استكمالاً للدراسات التي أجريت حول أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16) عقود الإيجار على القوائم المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، وتمتاز هذه الدراسة بالتركيز على قطاع محدد، حيث ركزت الدراسات السابقة على قطاعات متنوعة مثل دراسة (ككو ومصطفى، 2021) التي ركزت على الشركات التجارية، ودراسة (شراشفه وآخرون، 2020) التي ركزت على الشركات المالية، ودراسة (العريدي، 2017) التي شملت جميع الشركات المساهمة العامة، في حين تم تطبيق هذه الدراسة على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بعد بدء سريان تطبيق المعيار وهي بذلك تستخدم بيانات مالية فعلية للشركات الممثلة في عينة الدراسة، كما أنها استخدمت فترة زمنية أطول من الفترات الزمنية التي تناولتها الدراسات السابقة بسبب مضي فترة على بدء تطبيق المعيار، كما شملت الدراسة على تحليل أثر تطبيق المعيار على 3 قوائم مالية (المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية) بينما اقتصرت بعض الدراسات على تحليل قائمة المركز المالي فقط مثل (ككو ومصطفى، 2021، Öztürk & Serçemeli, 2016) أو على تحليل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل مثل (Qatawneh et al., 2021)، في حين قامت الدراسة الحالية باستخدام عدد أكثر من المؤشرات ومن القوائم المالية الرئيسية الثلاث، وبذلك يمكن لهذه الدراسة أن تساعد مستخدمي البيانات المالية على المقارنة بين البيانات المالية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان والتعرف على أثر تطبيق المعيار على القوائم المالية لهذه الشركات.

4. ملخص الدراسات السابقة

يعرض الجدول التالي تلخيصاً للدراسات السابقة:

الجدول رقم (2-3) تلخيص الدراسات السابقة

الرقم	الباحث والسنة	عنوان الدراسة	هدف الدراسة	أهم النتائج	الاستفادة من الدراسة
1	مندور واخرون، 2023	المحاسبة عن عقود الإيجار وفقا معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16 وأثره على جودة القوائم المالية	بيان أثر التطبيق المبكر معيار الإبلاغ المالي الدولي (16) المتعلق بالإيجار على جودة القوائم المالية	وجود اثر ايجابي للتطبيق المبكر معيار الإبلاغ المالي الدولي (16) على جودة القوائم المالية في ظل وجود المتغيرات الضابطة	تطوير الاطار النظري قياس متغيرات الدراسة تحديد ابعاد الدراسة
2	قطبان، 2022	أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16)"عقود الايجارات" على القوام المالية في البنوك التجارية الاردنية	التعرف على أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16) على القوام المالية في البنوك التجارية الاردنية	وجود أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16) على كل من (العائد على الاصول، والعائد على حقوق الملكية)، في حين تبين عدم وجود أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16) على كل من (التغير في التدفقات النقدية، والتغير في حقوق الملكية)	تطوير الاطار النظري قياس متغيرات الدراسة

3	خطاب ونصار، 2021	أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16) في تحسين جودة المعلومات المحاسبية	أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16) المتعلق بالإيجار على جودة المعلومات المحاسبية والمتمثلة بخاصية الملائمة والتمثيل الصادق	أن معظم المدققين يؤيدون تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16) لكونه يلبي تطلعاتهم ومواجهة القصور في المعيار القديم (IAS 17)	تطوير الاطار النظري
4	ككو ومصطفى، 2021	تأثير معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16 عقود الايجار على المعلومات الواردة في التقارير لمالية: بحث تطبيقي في شركة كورد للتجارة العامة والاتصالات في اقليم كوردستان / العراق	أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16 المتعلق بعقود الايجار على التقارير المالية في شركة كورد للتجارة العامة والاتصالات العاملة في إقليم كوردستان، بالاضافة الى بيان أثر	وجود أثر دال إحصائيا لتطبيق المعيار على كل من (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، نسبة الدين الى الموجودات، ونسبة الدين الى حقوق الملكية)	قياس متغيرات الدراسة تحديد ابعاد الدراسة

			تطبيق المعيار على مجموعة من النسب المالية الرئيسية		
5	دحام وعبيد الفتلي، 2021	تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS16) لعقود الايجار في الوحدات الاقتصادية العراقية وانعكاسه على ادائها المالي: دراسة حالة في الشركة العامة لموانىء العراق	أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS16) لعقود الايجار على الأداء المالي للوحدات الاقتصادية العراقية	وجود أثر إيجابي لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS16) لعقود الإيجار على الأداء المالي المتمثل بكل من مؤشرات (السيولة والربحية والنشاط والمديونية) للشركة العامة لموانيء العراق	تطوير الاطار النظري
6	شراشفه واخرون، 2020	آثار تطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 16) "عقود الإيجار" على القوائم المالية للمؤسسات	الوقوف على التغيرات التي أدخلها معيار الإبلاغ المالي الدولي (16) مقارنة بمعيار المحاسبة الدولي (17) فيما يتعلق بالمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار،	وجود أثر دال احصائيا لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16 على كل من (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، وقائمة حقوق الملكية)، في حين أظهرت نتائج الدراسة عن وجود أثر معنوي لتطبيق المعيار على التدفقات النقدية إلا أنه يقتصر على تصنيف تلك التدفقات	تطوير الاطار النظري

		والآثار في القوائم المالية			
7	العريدي، 2017	أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 الإيجارات على القوائم المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية	بيان أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16 المتعلق بالإيجارات على الشركات المساهمة العامة الأردنية، بالإضافة إلى بيان أثر تطبيق المعيار على مجموعة من النسب المالية	وجود أثر دال إحصائيا لتطبيق المعيار على كل من الموجودات وحقوق الملكية، كما وأظهرت نتائج عن وجود أثر لتطبيق المعيار على كل من (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، نسبة الدين الى الأصول، ونسبة الدين الى حقوق الملكية)	تطوير الاطار النظري قياس متغيرات الدراسة تحديد ابعاد الدراسة
8	Białek-Jaworska et al, 2022	Does the IFRS 16 affect the key ratios of listed companies? Evidence from Poland	بيان أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 المتعلق بالإيجارات على قائمة المركز المالي للمستأجرين	أن تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 أدى إلى زيادة كبيرة في نسبة إجمالي المطلوبات إلى حقوق الملكية وزيادة في نسبة اجمالي المطلوبات الى اجمالي الاصول، في حين تبين انخفاض كبير في نسب الربحية	تطوير الاطار النظري

9	Saffarini & Warrad, 2022	The Impact of Applying the International Financial Reporting Standard No. 16 on the Financial Statements of Service Companies Listed on Amman Stock Exchange under (Covid-19)"	بيان أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 المتعلق بالإيجارات على الاداء المالي للشركات الخدمية الاردنية	عدم وجود أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على الاداء المالي مقاسا بكل (إجمالي الأصول، إجمالي المطلوبات، إجمالي حقوق المساهمين، والعائد على الاستثمار، والعائد على حقوق المساهمين، اجمالي الالتزامات إلى اجمالي الأصول، واجمالي الالتزامات إلى حقوق المساهمين، ومعدل دوران الأصول)	تطوير الاطار النظري قياس متغيرات الدراسة تحديد ابعاد الدراسة
10	Sbaih et al, 2022	The Impact of IFRS 16 "Leases" on the Financial Performance on Jordanian Industrial Companies	بيان أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 المتعلق بالإيجارات على الأداء المالي للشركات الصناعية الاردنية	وجود أثر ايجابي لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على الاداء المالي مقاسا بكل من العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية	تطوير الاطار النظري تحديد ابعاد الدراسة

11	Qatawneh et al, 2021	The Impact of Applying International Financial Reporting Standard (16)–Lease Contracts–on Financial Statements– A Case Study For Royal Jordanian Airlines Public Limited Company	بيان أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 المتعلق بالإيجارات على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة حقوق الملكية، بالإضافة الى بيان أثر تطبيق المعيار على مجموعة من نسب	وجود اختلاف دال احصائيا في قائمة المركز المالي من حيث اجمالي الموجودات واجمالي المطلوبات قبل وبعد التطبيق، كما واظهرت النتائج وجود أثر لتطبيق المعيار على كل من (نسبة اجمالي المطلوبات الى اجمالي الاصول، نسبة اجمالي المطلوبات طويلة الاجل الى حقوق الملكية، نسبة الرافعة المالية، نسبة اجمالي المطلوبات الى حقوق الملكية، ونسبة النقدية)، في حين تبين عدم وجود أثر لتطبيق المعيار على نسبة السيولة السريعة. ومن ناحية اخرى اظهرت النتائج عدم وجود اختلاف دال احصائيا في كل من قائمة الدخل وقائمة حقوق الملكية قبل وبعد تطبيق	تطوير الاطار النظري قياس متغيرات الدراسة تحديد ابعاد الدراسة

12	Susanti et al, 2021	The Impact of IFRS 16 (PSAK 73) Implementation on Key Financial Ratios: An Evidence from Indonesia	بيان أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16 المتعلق بالإيجارات على التقارير المالية في شركة كورد للتجارة العامة والاتصالات العاملة في إقليم كوردستان، بالإضافة الى بيان أثر تطبيق المعيار على مجموعة من النسب المالية الرئيسية	عن وجود اختلاف دال إحصائيا في قائمة المركز المالي من حيث إجمالي الموجودات وإجمالي المطلوبات قبل وبعد التطبيق، كما وأظهرت النتائج عن وجود أثر لتطبيق المعيار على كل من (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، نسبة الدين إلى الأصول، نسبة الدين الى حقوق الملكية، ونسبة معدل دوران الاصول)	تطوير الاطار النظري قياس متغيرات الدراسة تحديد ابعاد الدراسة
13	Ozturk & Serçemeli, 2016	Impact of New Standard “IFRS 16 Leases” on Statement of Financial Position and Key Ratios: A	بيان أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16 المتعلق بالإيجارات	وجود اختلاف دال إحصائيا في قائمة المركز المالي من حيث إجمالي الموجودات وإجمالي المطلوبات قبل وبعد التطبيق، كما أظهرت	قياس متغيرات الدراسة تحديد ابعاد الدراسة

		Case Study on an Airline Company in Turkey	على قائمة المركز المالي ومجموعة من النسب المالية المتمثلة (العائد على الاصول، العائد على حقوق الملكية)	النتائج وجود أثر لتطبيق المعيار على كل من (العائد على الاصول، العائد على حقوق الملكية، نسبة الدين الى الاصول)	

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

3-1 تمهيد

3-2 منهجية الدراسة

3-3 مجتمع وعينة الدراسة

3-4 مصادر جمع البيانات

3-5 متغيرات الدراسة

3-6 أنموذج الدراسة

3-7 الأساليب الإحصائية المستخدمة

3-8 إجراءات الدراسة

الفصل الثالث: منهجية الدراسة

3-1 تمهيد

يتناول هذا الفصل طريقة اجراء الدراسة، والشركات التي تم اختيارها كمجتمع وعينة للدراسة، كما يبين متغيرات الدراسة وأبعاد قياسها، ومصادر جمع البيانات، والأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات.

3-2 منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تنفيذ الدراسة، حيث تم استخدام المنهج الوصفي لاستعراض الادبيات السابقة لموضوع الدراسة لتكوين الاطار النظري وللتعرف على متغيرات الدراسة وأبعاد قياسها، وما توصلت اليه هذه الدراسات من نتائج، اما الجانب العملي من الدراسة فقد استخدم المنهج التحليلي في جمع البيانات، ووصفها، وتحليلها باستخدام برنامج SPSS لاختبار فرضيات الدراسة والاجابة على اسئلتها، وتتضمن إجراءات الدراسة احتساب النسب المالية التي تمثل أبعاد متغيرات الدراسة للشركات المتمثلة بعينة الدراسة قبل وبعد إلزامية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 (عقود الإيجار) ومقارنتها لاختبار مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بينها، وقد استخدمت الدراسة اختبار **Wilcoxon Signed Ranks Test** لاختبار فرضيات الدراسة.

3-3 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان خلال فترة الدراسة وهي 2016-2021، وقد بلغ عددها حوالي (55) شركة، وقد تم اختيار الشركات الصناعية كونها تمثل القطاع الأكثر استخدما لعمليات الاستئجار، اما عينة الدراسة فتتكون من جميع الشركات

التي تضمنت بياناتها المالية إفصاحات عن وجود عمليات تأجير تأثر تصنيفها بعد تطبيق معيار الابلاغ المالي الدوليIFRS16 ، وقد بلغ عدد هذه الشركات (45) شركة.

3-4 مصادر جمع البيانات

اعتمدت الدراسة على مصدرين لجمع لبيانات الدراسة وهما

- المصادر الأولية: وهي المصادر التي تم الحصول منها على بيانات الدراسة وتمثلت بالبيانات المالية والايضاحات المرفقة بها لشركات عينة الدراسة وللفترة التي تسبق تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 وهي السنوات(2016-2018) والسنوات التي تلت تطبيق المعيار وهي(2019-2021).
- المصادر الثانوية: وتتمثل بالكتب والابحاث والمجلات العلمية، وما نشر عن المعيار من قبل الجهات المهنية المتخصصة وبشكل خاص بيانات شركات التدقيق الكبرى(Deloit, Esrnest & Young, PWC, KPMG) إضافة إلى الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة وما توفره الشبكة العنكبوتية للمعلومات (Internet).

3-5 متغيرات الدراسة

- **المتغير المستقل:** يمثل تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي IFRS16 لعقود الإيجار المتغير المستقل في هذه الدراسة، حيث اشارت بعض الدراسات مثل (العريدي، 2017) (محمود، 2018) إلى ان تطبيق هذا المعيار سيكون له تأثير على القوائم المالية للشركات التي تتأثر بتطبيقه، وعلى كثير من النسب المالية الرئيسية المعتمدة على هذه البيانات.
- **المتغيرات التابعة:** تمثل القوائم المالية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

المتغيرات التابعة، وهي:

1. قائمة المركز المالي، وتم قياس أثر المتغير المستقل عليها بكل من (نسبة السيولة، ونسبة الرفع المالي، ونسبة المديونية).
2. قائمة الدخل، وتم قياس أثر المتغير المستقل عليها بكل من (نسبة العائد على الأصول، ونسبة العائد على حقوق الملكية، وحصة السهم من الأرباح).
3. قائمة التدفقات النقدية، وتم قياس أثر المتغير المستقل عليها بنسبة (عدد مرات) تغطية الفوائد.

3-6 أنموذج الدراسة

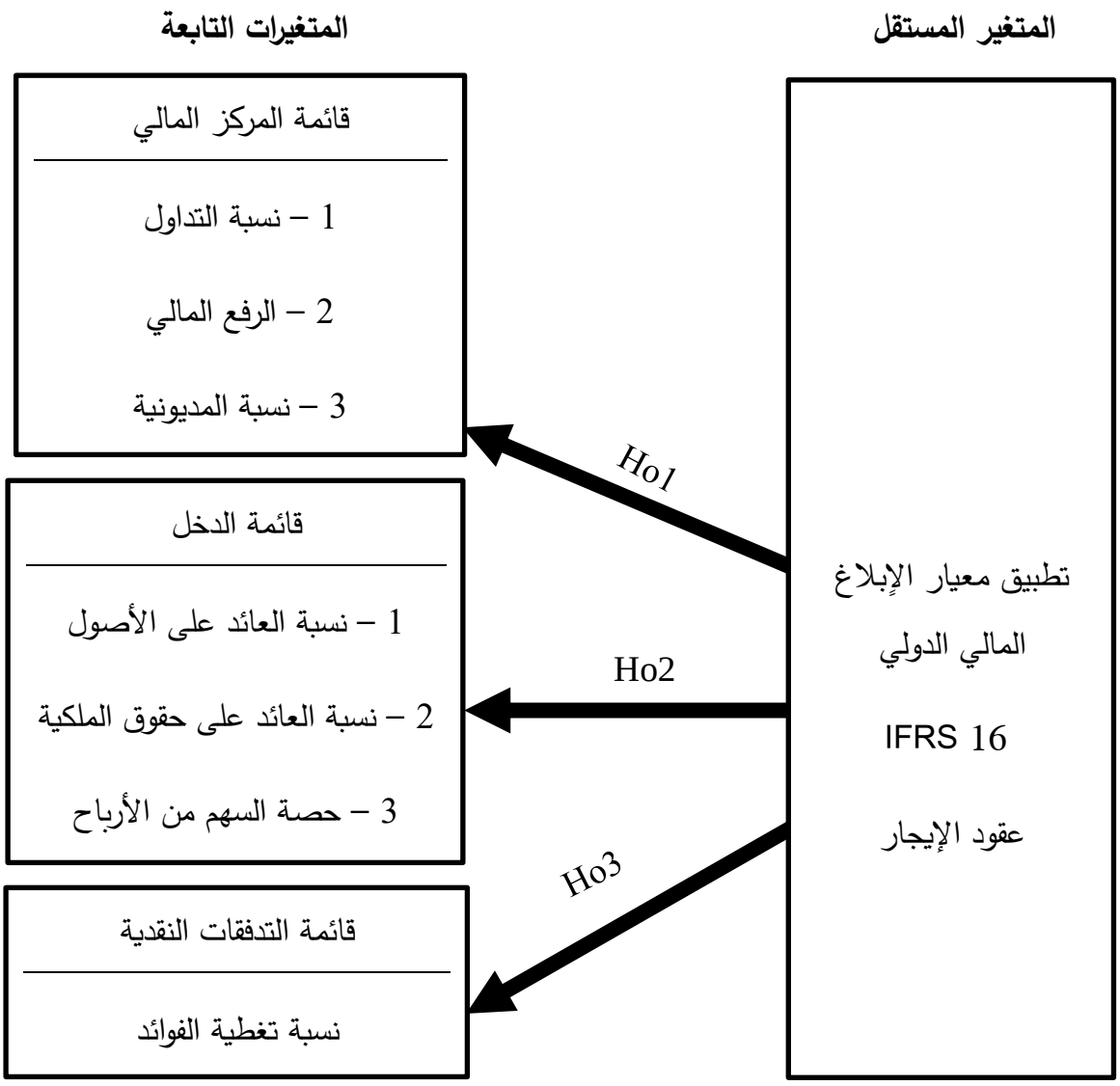

الشكل رقم (3-1) انموذج الدراسة

من اعداد الباحث بالاستناد إلى كل من الدراسات (دحام و عبيد الفتلي، 2021؛ شراشفه واخرون، 2020؛

(Saffarini & Warrad, 2022 ؛Białek-Jaworska et al., 2022

3-7 الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم الاعتماد على برنامج SPSS للتحليل الإحصائي وذلك بهدف اختبار فرضيات الدراسة والاجابة على اسئلتها، حيث تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية التالية:

1. الإحصاء الوصفي: وذلك من أجل وصف بيانات عينة الدراسة من خلال عرض مؤشرات وصفية مثل المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري وأعلى قيمة وأدنى قيمة.
2. اختبار Smirnova-Kolmogorov، حيث تم الاستعانة بهذا الاختبار من أجل التأكد من اتباع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي.
3. اختبار Wilcoxon Signed Ranks Test: حيث تم الاستعانة بهذا الاختبار من أجل اختبار فرضيات الدراسة، بسبب عدم تحقيق بيانات الدراسة لشرط التوزيع الطبيعي كما تم بيانه في الفصل الرابع من هذه الدراسة.

3-8 إجراءات الدراسة

نفذت الدراسة من خلال الإجراءات التالية:

1. تم الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة لتحديد الفجوة البحثية التي ستتناولها الدراسة.
2. تم تحديد مشكلة الدراسة واسئلتها ومتغيراتها وأبعاد قياس هذه المتغيرات ومن ثم تطوير نموذج الدراسة.
3. تحديد قطاع الشركات الذي سيمثل مجتمع الدراسة وذلك من خلال مراجعة القطاعات الاقتصادية التي تناولتها الدراسات السابقة.

4. بعد تحديد قطاع الشركات الصناعية كمجتمع للدراسة، تم مراجعة البيانات المالية للشركات الصناعية لعام 2019 لتحديد الشركات التي تضمنت بياناتها المالية إيضاحات تتعلق بوجود عمليات تأجير تمويلي تأثر تصنيفها بدخول معيار الإبلاغ المالي الدولي (16) حيز التطبيق.
5. الرجوع إلى القوائم المالية للشركات المتمثلة بعينة الدراسة لاستخراج النسب المالية المستخدمة في الدراسة ولكل سنة من السنوات التي تغطيها الدراسة.
6. إدخال البيانات المالية في البرنامج الإحصائي وتحليل البيانات وصفياً واستدلالياً.
7. استخراج نتائج تحليل البيانات وصفياً واستدلالياً ومناقشة نتائج اختبار فرضيات الدراسة ونتائج الدراسة بشكل عام.
8. صياغة التوصيات بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

4-1 المقدمة

4-2 الإحصاءات الوصفية للدراسة ومتغيراتها

4-3 التحقق من صلاحية البيانات للتحليل الاحصائي

4-4 اختبار فرضيات الدراسة

الفصل الرابع: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

4-1 المقدمة

بعد جمع بيانات الدراسة، وبناء على الأساليب الإحصائية التي تم تحديدها في الفصل السابق، تم إجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، ويتكون هذا الفصل من ثلاثة أقسام رئيسية، تناول القسم الأول التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، أما القسم الثاني فتناول التحقق من صلاحية بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي من خلال مدى اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، أما القسم الثالث فتناول اختبار فرضيات الدراسة اعتماداً على اختبار **Wilcoxon Signed Ranks Test** لفرضيات الدراسة، وذلك من خلال استخدام الرزمة الإحصائية **SPSS.**

4-2 الإحصاءات الوصفية لبيانات متغيرات الدراسة

4-2-1 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة للفترة قبل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16

جدول رقم (4–1) نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة للفترة قبل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16) (2016–2018)

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة	Skewness	Kurtosis
نسبة التداول (مرة)	2.935	4.618	42.51	0.02	5.801	43.039
نسبة الرفع المالي (%) T.L / TA	39.159	25.425	115.47	2.25	0.917	0.340
نسبة المديونية (%) T.L / Equity	70.248	94.755	493.35	−284.36	1.334	6.868
نسبة العائد على الأصول (%)	−1.416	10.101	36.07	−35.82	−0.726	2.541
نسبة العائد على حقوق الملكية (%)	−1.160	18.124	66.04	−65.86	−0.352	3.837
حصة السهم من الأرباح (دينار/سهم)	−0.002	0.321	1.50	−1.17	0.556	7.570
نسبة تغطية الفوائد (مرة)	0.222	21.615	93.75	−84.90	0.054	7.109

يعرض الجدول رقم (4–1) نتائج الاختبار الوصفي لمتغيرات الدراسة المتمثلة بكل من (نسبة التداول، نسبة الرفع المالي، نسبة المديونية، نسبة العائد على الأصول، نسبة العائد على حقوق الملكية، حصة السهم من الأرباح، نسبة تغطية الفوائد) للفترة قبل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16) في الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، ويلاحظ من الجدول السابق أن الوسط الحسابي لنسبة التداول قد بلغ (2.935) بانحراف معياري مقداره (4.618)، وتشير هذه النسبة إلى سيولة الشركات وقدرتها على سداد الديون قصير الأجل، كما بلغت أعلى نسبة تداول (42.51)، في حين بلغت أدنى نسبة تداول (0.02)، أما فيما يتعلق بنسبة الرفع المالي، فقد بلغ الوسط الحسابي

لها (39.159) بانحراف معياري مقداره (25.425)، وتشير هذه النسبة إلى مدى اعتماد الشركة على مصادر التمويل الخارجية في الهيكل التمويلي للشركة، كما بلغت أعلى نسبة رفع مالي (115.47)، في حين بلغت أدنى نسبة رفع مالي (2.25)، أما فيما يتعلق بنسبة المديونية، فقد بلغ الوسط الحسابي لها (70.248) بانحراف معياري مقداره (94.755)، وتشير هذه النسبة إلى مدى اعتماد الشركة على التمويل الخارجي لتغطية احتياجاتها التمويلية، كما بلغت أعلى نسبة مديونية (493.35)، في حين بلغت أدنى نسبة مديونية (−284.36)، أما فيما يتعلق بنسبة العائد على الأصول، فقد بلغ الوسط الحسابي لها (1.416−) بانحراف معياري مقداره (10.101)، وتشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الشركة في استخدام أصولها لتحقيق الأرباح، كما بلغ أعلى عائد على الأصول (36.07)، في حين بلغ أدنى عائد على الأصول (35.82−)، أما فيما يتعلق بنسبة العائد على حقوق الملكية والتي تشير إلى مقدار العائد الذي يحصل عليه الملاك كنتيجة لاستثمار أموالهم في الشركة، فقد بلغ الوسط الحسابي لها (1.160−) بانحراف معياري مقداره (18.124)، كما بلغ أعلى عائد على حقوق الملكية (66.04)، في حين بلغ أدنى عائد على حقوق الملكية (65.86−)، أما فيما يتعلق بحصة السهم من الأرباح، فقد بلغ الوسط الحسابي لها (0.002−) بانحراف معياري مقداره (0.321)، وتشير هذه النسبة إلى العوائد التي تحققها أسهم ملاك هذه الشركات، كما بلغت أعلى قيمة (1.50)، في حين بلغت أدنى قيمة (1.17−)، أما فيما يتعلق بنسبة تغطية الفوائد والتي تشير إلى هامش الأمان المتوفر لدائني الشركة للحصول على فوائد قروضهم، فقد بلغ الوسط الحسابي لها (0.222) بانحراف معياري مقداره (21.615)، حيث تشير هذه النسبة إلى عدد مرات تغطية الفوائد، وقد بلغت أعلى نسبة لتغطية الفوائد (93.75)، في حين بلغت أدنى نسبة لتغطية الفوائد (−84.90)

أما فيما يتعلق بمؤشري الالتواء (**Skewness**) والتفرطح (**Kurtosis**) الذين يقومان بقياس مدى ملائمة البيانات لشروط التوزيع الطبيعي، فبالاستناد إلى (Demir, 2022) فإن المدى المناسب للالتواء هو عندما تقع قيمته ما بين (−1 و +1)، بينما المدى المناسب لمعامل التفرطح ما بين (−3 و +3)، وبالنظر إلى الجدول أعلاه يتضح وجود تجاوزات في قيم كل من مؤشري الالتواء والتفرطح لمتغيرات الدراسة في الفترة قبل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16) عن المدى الملائم، الأمر الذي يشير إلى وجود مشكلة في ملائمة بيانات هذه الفترة لشرط التوزيع الطبيعي.

4-2-2 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة للفترة بعد تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16

جدول رقم (4-2) نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة للفترة بعد تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16) (2019-2021)

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة	Skewness	Kurtosis
نسبة التداول (مرة)	3.262	6.970	47.45	0.06	5.450	31.443
نسبة الرفع المالي (%)	45.482	32.640	154.20	1.88	0.997	0.612
نسبة المديونية (%)	55.668	183.264	750.38	-685.18	-0.870	6.092
نسبة العائد على الأصول (%)	-1.070	9.883	28.65	-36.03	-0.704	2.159
نسبة العائد على حقوق الملكية (%)	-0.925	16.369	48.52	-69.66	-0.986	2.994
حصة السهم من الأرباح (دينار/سهم)	0.047	0.546	4.06	-2.55	3.327	28.952
نسبة تغطية الفوائد (مرة)	4.312	24.526	90.37	-85.03	0.186	5.750

يعرض الجدول رقم (4–2) نتائج الاختبار الوصفي لمتغيرات الدراسة المتمثلة بكل من (نسبة التداول، نسبة الرفع المالي، نسبة المديونية، نسبة العائد على الأصول، نسبة العائد على حقوق الملكية، حصة السهم من الأرباح، نسبة تغطية الفوائد) للفترة بعد تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16) في الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، ويلاحظ من الجدول السابق أن الوسط الحسابي لنسبة التداول قد بلغ (3.262) بانحراف معياري مقداره (6.970)، وبمقارنة هذه النسبة مع قيمتها في فترة ما قبل تطبيق المعيار يلاحظ ارتفاع في سيولة الشركات بعد تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16)، كما بلغت أعلى نسبة تداول (47.45)، في حين بلغت أدنى نسبة تداول (0.06)، أما فيما يتعلق بنسبة الرفع المالي، فقد بلغ الوسط الحسابي لها (45.482) بانحراف معياري مقداره (32.640)، وتشير هذه النسبة إلى مدى اعتماد الشركات على مصادر التمويل الخارجية في هيكلها التمويلي، وبمقارنة هذه النسبة مع قيمتها في فترة ما قبل تطبيق المعيار البالغة (39.159) يلاحظ ارتفاع في نسبة الرفع المالي للشركات بعد تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16)، كما بلغت أعلى نسبة رفع مالي (154.20)، في حين بلغت أدنى نسبة رفع مالي (1.88)، أما فيما يتعلق بنسبة المديونية، فقد بلغ الوسط الحسابي لها (55.668) بانحراف معياري مقداره (183.264)، وبمقارنة متوسط هذه النسبة مع متوسطها قبل تطبيق المعيار البالغة (70.248) فإن ذلك يشير إلى انخفاض مستوى مديونية الشركات بعد تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16)، كما بلغت أعلى نسبة مديونية (750.38)، في حين بلغت أدنى نسبة مديونية (685.18–)، أما فيما يتعلق بنسبة العائد على الأصول، فقد بلغ الوسط الحسابي لها (1.070–) بانحراف معياري مقداره (9.883)، حيث تشير إلى نسبة الأرباح أو الخسائر التي تحققها الشركات من أصولها، وبمقارنة هذه النسبة مع قيمتها في فترة ما قبل تطبيق المعيار البالغة (1.416–) يلاحظ ارتفاع في نسبة العائد على الأصول للشركات بعد تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16)، كما بلغ أعلى

عائد على الأصول (28.65)، في حين بلغ أدنى عائد على الأصول (36.03−)، وفيما يتعلق بنسبة العائد على حقوق الملكية، فقد بلغ الوسط الحسابي لها (0.925−) بانحراف معياري مقداره (16.369)، حيث تشير إلى نسبة الأرباح أو الخسائر التي تحققها الشركات من حقوق ملكيتها، وبمقارنة هذه النسبة مع قيمتها في فترة ما قبل تطبيق المعيار البالغة (1.160−) يلاحظ ارتفاع في نسبة العائد على حقوق الملكية للشركات بعد تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16)، وبلغ أعلى عائد على حقوق الملكية (48.52)، في حين بلغ أدنى عائد على حقوق الملكية (69.66−)، أما فيما يتعلق بحصة السهم من الأرباح، فقد بلغ الوسط الحسابي لها (0.047) بانحراف معياري مقداره (0.546)، كما بلغت أعلى قيمة (4.06)، في حين بلغت أدنى قيمة (2.55−)، وفيما يتعلق بنسبة تغطية الفوائد، فقد بلغ الوسط الحسابي لها (4.312) بانحراف معياري مقداره (24.526)، وبمقارنة هذه النسبة مع قيمتها في فترة ما قبل تطبيق المعيار البالغة (0.222) يلاحظ ارتفاع في نسبة تغطية الفوائد للشركات بعد تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16)، وتشير إلى تحسن قدرة الشركات على فوائد تسديد ديونها بعد تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16)، وبلغت أعلى نسبة لتغطية الفوائد (90.37)، في حين بلغت أدنى نسبة لتغطية الفوائد (85.03−).

أما فيما يتعلق بمؤشري الالتواء **(Skewness)** والتفرطح **(Kurtosis)** فبالنظر إلى الجدول أعلاه يتضح وجود تجاوزات في قيم كل من مؤشري الالتواء والتفرطح لمتغيرات الدراسة في الفترة بعد تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16) عن المدى الملائم والذي يتراوح بين (+1 و −1) لمعامل الالتواء وبين (+3 و −3) لمعامل التفرطح، الأمر الذي يشير إلى وجود مشكلة في ملائمة بيانات هذه الفترة لشرط التوزيع الطبيعي.

4-3 التحقق من صلاحية البيانات للتحليل الاحصائي

بناء على نتائج مؤشري الالتواء والتفرطح لمتغيرات الدراسة في الفترة قبل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16) وبعد التطبيق، كان لابد من إجراء اختبار التوزيع الطبيعي والذي يعد إحدى الشروط الأساسية لاستخدام اختبار Sample T-Test حسب ما ذكره (Orcan, 2020)، وذلك للتأكد من اتباع كافة بيانات الدراسة للفترات ما قبل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16) والفترات ما بعد التطبيق للتوزيع الطبيعي بالاعتماد على اختبار (**Kolmogorov-Smirnov**)، وذلك على النحو الآتي:

جدول رقم (4-3) اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة في فترة ما قبل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 وبعد تطبيقه

المتغير			***Kolmogorov – Smirnov***	
			Statistic	***Sig.***
قبل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16)	1	نسبة التداول	0.142	0.000
	2	نسبة الرفع المالي	0.224	0.000
	3	نسبة المديونية	0.092	0.037
	4	نسبة العائد على الأصول	0.103	0.025
	5	نسبة العائد على حقوق الملكية	0.140	0.000
	6	حصة السهم من الأرباح	0.184	0.000
	7	نسبة تغطية الفوائد	0.219	0.000
بعد تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16)	1	نسبة التداول	0.207	0.000
	2	نسبة الرفع المالي	0.228	0.000
	3	نسبة المديونية	0.127	0.002
	4	نسبة العائد على الأصول	0.132	0.001
	5	نسبة العائد على حقوق الملكية	0.183	0.000
	6	حصة السهم من الأرباح	0.286	0.000
	7	نسبة تغطية الفوائد	0.245	0.000

بالاستناد إلى نتائج الاختبار التي تظهر انخفاض مستوى المعنوية لكافة البيانات في فترات ما قبل وما بعد تطبيق المعيار عن (0.05) الأمر الذي يشير إلى أن كافة البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك بسبب انخفاض قيمة الاختبار عن (0.05) حسب دراسة كل من (Sharma & Biswas, 2024; Luiz, 2021) الأمر الذي يشير إلى عدم القدرة على الاعتماد على الاختبارات المعلمية والحاجة إلى اللجوء إلى الاختبارات اللامعلمية من أجل اختبار فرضيات الدراسة، بناءً عليه تم اختيار اختبار **Wilcoxon** لمعرفة فيما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في الفترات التي سبقت تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16) والفترات التي تلت التطبيق.

4-4 اختبار فرضيات الدراسة

بالاستناد إلى اختبار التوزيع الطبيعي الذي أكد عدم اتباع متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي قبل فترة التطبيق وبعد فترة التطبيق، كان لابد من الاعتماد على الاختبار البديل لاختبار **Two Sample T-Test**، وهو اختبار **Wilcoxon Signed Ranks Test** الذي يتبع للاختبارات اللامعلمية.

وتعتمد قاعدة القرار على مستوى الدلالة (0.05)، حيث أن مستوى الدلالة أقل من (0.05) يشير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية، في حين أن ارتفاع مستوى الدلالة عن (0.05) يشير إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية (Krzywinski & Altman, 2022).

الفرضية الرئيسية الأولى (HO1): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 (عقود الإيجار) على قائمة المركز المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

من أجل التحقق من تأثير تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16) على قائمة المركز المالي، فقد قام الباحث باختيار أهم ثلاث نسب مشتقة من قائمة المركز المالي تمثلت بكل من (نسبة التداول،

نسبة الرفع المالي، نسبة المديونية)، من أجل التأكد من فيما إذا كان هناك تأثير لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على كل من هذه النسب.

وبناء على ذلك تم اختبار فيما إذا كان هناك فروق بين متوسطات هذه النسب قبل تطبيق المعيار وبعد التطبيق، وفيما إذا كانت هذه الفروق ذات دلالة إحصائية، من أجل الحكم على مدى تأثر قائمة المركز المالي بمعيار الإبلاغ المالي الدولي 16. وفيما يلي نتائج اختبار كل من الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية أعلاه:

الفرضية الفرعية الأولى (H01-1): لا يوجد أثر ذو دالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على نسبة التداول في الشركة الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

جدول رقم (4–4) اختبار أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على نسبة التداول

بعد التطبيق – قبل التطبيق	N	Mean Rank	Sum of Ranks
Negative Ranks (قبل التطبيق)	50	66.33	3316.5
Positive Ranks (بعد التطبيق)	84	68.20	5728.5
Z = -2.234		Total N = 134	
Asymp. Sig. (2-tailed) = 0.025			

بالاستناد إلى نتائج اختبار Wilcoxon المعروضة في الجدول السابق فقد تبين بأن هناك (50) فرق كان لصالح الفترة التي سبقت تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16)، في حين تبين بأن هناك (84) فرق كان لصالح الفترة التي تلت تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16)، الأمر الذي يشير إلى أن تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16) قد ساهم بزيادة نسبة التداول بشكل ملحوظ، ويؤكد هذه النتيجة ارتفاع قيمة (**Mean Rank=68.20**) لفترة بعد تطبيق المعيار عن قيمة (**Mean Rank=66.33**) للفترة قبل تطبيق المعيار، وقد أظهرت النتائج أن هذه الفروق ذات دلالة إحصائية

وذلك بالاستناد إلى قيمة (**Z = -2.234**) عند مستوى دلالة أدنى من (0.05) حيث بلغة قيمته (**Sig. = 0.025**) (Murakami & Lee, 2023) الأمر الذي يشير إلى رفض الفرضية الفرعية العدمية الأولى، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد أثر ذو دالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على نسبة التداول في الشركة الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان".

الفرضية الفرعية الثانية (H01-2): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على نسبة الرفع المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

جدول رقم (4–5) اختبار أثر التطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على نسبة الرفع المالي

بعد التطبيق – قبل التطبيق	N	Mean Rank	Sum of Ranks
Negative Ranks (قبل التطبيق)	45	51.53	2319
Positive Ranks (بعد التطبيق)	71	62.92	4467
Z = -2.959		Total N = 116	
Asymp. Sig. (2-tailed) = 0.003			

بالاستناد إلى نتائج اختبار Wilcoxon المعروضة في الجدول السابق فقد تبين بأن هناك (45) فرق كان لصالح الفترة التي سبقت تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16)، في حين تبين بأن هناك (71) فرق كان لصالح الفترة التي تلت تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16)، الأمر الذي يشير إلى أن تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16) قد ساهم بزيادة نسبة الرفع المالي بشكل ملحوظ، ويؤكد هذه النتيجة ارتفاع قيمة (**Mean Rank=62.92**) لفترة بعد تطبيق المعيار عن قيمة (**Mean Rank=51.53**) للفترة قبل تطبيق المعيار، وقد أظهرت النتائج أن هذه الفروق ذات دلالة إحصائية وذلك بالاستناد إلى قيمة (**Z = -2.959**) عند مستوى دلالة أدنى من (0.05) حيث بلغة قيمته (**Sig. = 0.003**) الأمر الذي يشير إلى رفض الفرضية الفرعية العدمية الثانية، وقبول الفرضية البديلة لها

التي تنص على "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على نسبة الرفع المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان".

الفرضية الفرعية الثالثة (H01-3): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16على نسبة المديونية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

جدول رقم (4–6) اختبار أثر التطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على نسبة المديونية

بعد التطبيق – قبل التطبيق	N	Mean Rank	Sum of Ranks
Negative Ranks (قبل التطبيق)	47	56.43	2652
Positive Ranks (بعد التطبيق)	85	72.07	6126
Z = -3.945		Total N = 132	
Asymp. Sig. (2-tailed) = 0.000			

بالاستناد إلى نتائج اختبار Wilcoxon المعروضة في الجدول السابق فقد تبين بأن هناك (47) فرق كان لصالح الفترة التي سبقت تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16)، في حين تبين بأن هناك (85) فرق كان لصالح الفترة التي تلت تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16)، الأمر الذي يشير إلى أن تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16) قد ساهم بزيادة نسبة المديونية بشكل ملحوظ، ويؤكد هذه النتيجة ارتفاع قيمة (**Mean Rank=72.07**) لفترة بعد تطبيق المعيار عن قيمة (**Mean Rank=56.43**) للفترة قبل تطبيق المعيار، وقد أظهرت النتائج أن هذه الفروق ذات دلالة إحصائية وذلك بالاستناد إلى قيمة (**Z = -3.945**) عند مستوى دلالة أدنى من (0.05) حيث بلغة قيمته (**Sig. = 0.000**) الأمر الذي يشير إلى رفض الفرضية الفرعية العدمية الثالثة، وقبول الفرضية البديلة لها التي تنص على "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16على نسبة المديونية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان".

وبالاستناد إلى نتائج اختبار الفرضيات الفرعية الثلاث، والتي أكدت وجود فروق ذات دلالة إحصائية لكافة النسب المشتقة من قائمة المركز المالي، وأن جميع هذه الفروق هي لصالح الفترة ما بعد تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16)، وعليه يتم الحكم على أن معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 يؤثر على قائمة المركز المالي، وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسية العدمية الأولى وقبول الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على قائمة المركز المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان".

الفرضية الرئيسية الثانية (HO2): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على قائمة الدخل في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان ؟

من أجل التحقق من تأثير تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16) على قائمة الدخل، فقد قام الباحث باختيار أهم ثلاث نسب مشتقة من قائمة الدخل تمثلت بكل من (نسبة العائد على الأصول، نسبة العائد على حقوق الملكية، حصة السهم من الأرباح)، من أجل التأكد من فيما إذا كان هناك تأثير لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على كل من هذه النسب.

وبناء على ذلك تم اختبار فيما إذا كان هناك فروق بين متوسطات هذه النسب قبل تطبيق المعيار وبعد التطبيق، وفيما إذا كانت هذه الفروق ذات دلالة إحصائية، من أجل الحكم على مدى تأثر قائمة الدخل بالمعيار الأبلاغ المالي الدولي 16. وفيما يلي نتائج اختبار كل من الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية أعلاه:

الفرضية الفرعية الأولى (H02-1): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على نسبة العائد على الأصول في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

جدول رقم (4–7) اختبار أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على نسبة العائد على الأصول

بعد التطبيق – قبل التطبيق	N	Mean Rank	Sum of Ranks
Negative Ranks (قبل التطبيق)	77	82.75	6372
Positive Ranks (بعد التطبيق)	53	40.43	2143
Z = -3.266		Total N = 130	
Asymp. Sig. (2-tailed) = 0.000			

بالاستناد إلى نتائج اختبار Wilcoxon المعروضة في الجدول السابق فقد تبين بأن هناك (77) فرق كان لصالح الفترة التي سبقت تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16)، في حين تبين بأن هناك (53) فرق كان لصالح الفترة التي تلت تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16)، الأمر الذي يشير إلى أن تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16) قد ساهم بالتأثير على نسبة العائد على الأصول بشكل ملحوظ، ويؤكد هذه النتيجة انخفاض قيمة (**Mean Rank=40.43**) لفترة بعد تطبيق المعيار عن قيمة (**Mean Rank=82.75**) للفترة قبل تطبيق المعيار، وقد أظهرت النتائج أن هذه الفروق ذات دلالة إحصائية وذلك بالاستناد إلى قيمة (**Z = -3.266**) عند مستوى دلالة أدنى من (0.05) حيث بلغة قيمته (**Sig. = 0.000**) الأمر الذي يشير إلى رفض الفرضية الفرعية العدمية الأولى، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على نسبة العائد على الأصول في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان".

الفرضية الفرعية الثانية (HO2-2): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على نسبة العائد على حقوق الملكية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

جدول رقم (4–8) اختبار أثر التطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على نسبة العائد على حقوق الملكية

بعد التطبيق – قبل التطبيق	N	Mean Rank	Sum of Ranks
Negative Ranks (قبل التطبيق)	49	52.27	2561
Positive Ranks (بعد التطبيق)	67	63.06	4225
Z = -2.946		Total N = 116	
Asymp. Sig. (2-tailed) = 0.004			

بالاستناد إلى نتائج اختبار Wilcoxon المعروضة في الجدول السابق فقد تبين بأن هناك (49) فرق كان لصالح الفترة التي سبقت تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16)، في حين تبين بأن هناك (67) فرق كان لصالح الفترة التي تلت تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16)، الأمر الذي يشير إلى أن تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16) قد ساهم بزيادة نسبة العائد على حقوق الملكية بشكل ملحوظ، ويؤكد هذه النتيجة ارتفاع قيمة (**Mean Rank=63.06**) لفترة بعد تطبيق المعيار عن قيمة (**Mean Rank=52.27**) للفترة قبل تطبيق المعيار، وقد أظهرت النتائج أن هذه الفروق ذات دلالة إحصائية وذلك بالاستناد إلى قيمة (**Z = -2. 946**) عند مستوى دلالة أدنى من (0.05) حيث بلغة قيمته (**Sig. = 0.004**) الأمر الذي يشير إلى رفض الفرضية الفرعية العدمية الثانية، وقبول الفرضية البديلة لها التي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على نسبة العائد على حقوق الملكية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان".

الفرضية الفرعية الثالثة (H02-3): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على حصة السهم من الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

جدول رقم (4–9) اختبار أثر التطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على حصة السهم من الأرباح

بعد التطبيق – قبل التطبيق	N	Mean Rank	Sum of Ranks
Negative Ranks (قبل التطبيق)	55	.5628	3095
Positive Ranks (بعد التطبيق)	79	73.61	5815
Z = -3.808		Total N = 134	
Asymp. Sig. (2-tailed) = 0.001			

بالاستناد إلى نتائج اختبار Wilcoxon المعروضة في الجدول السابق فقد تبين بأن هناك (55) فرق كان لصالح الفترة التي سبقت تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16)، في حين تبين بأن هناك (79) فرق كان لصالح الفترة التي تلت تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16)، الأمر الذي يشير إلى أن تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16) قد ساهم بزيادة حصة السهم من الأرباح بشكل ملحوظ، ويؤكد هذه النتيجة ارتفاع قيمة (**Mean Rank=73.61**) لفترة بعد تطبيق المعيار عن قيمة (**Mean Rank=56.28**) للفترة قبل تطبيق المعيار، وقد أظهرت النتائج أن هذه الفروق ذات دلالة إحصائية وذلك بالاستناد إلى قيمة (**Z = -3.808**) عند مستوى دلالة أدنى من (0.05) حيث بلغة قيمته (**Sig. = 0.001**) الأمر الذي يشير إلى رفض الفرضية الفرعية العدمية الثالثة، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على حصة السهم من الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان".

وبالاستناد إلى نتائج اختبار الفرضيات الفرعية الثلاث، والتي أكدت وجود فروق ذات دلالة إحصائية لكافة النسب المشتقة من قائمة الدخل، وأن الفروق المتعلقة بنسبة العائد على الأصول هي لصالح الفترة التي سبقت تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16)، وأن الفروق المتعلقة بنسبة العائد على حقوق الملكية وحصة السهم من الأرباح هي لصالح الفترة التي تلت تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16)، وعليه يتم الحكم على أن معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 يؤثر على قائمة الدخل، وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسية العدمية الثانية وقبول الفرضية البديلة لها التي تنص على "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على قائمة الدخل في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان".

الفرضية الرئيسية الثالثة (HO3): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على قائمة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي مقاسةً بنسبة تغطية الفوائد في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

جدول رقم (4–10) اختبار أثر التطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على نسبة تغطية الفوائد

بعد التطبيق – قبل التطبيق	N	Mean Rank	Sum of Ranks
Negative Ranks (قبل التطبيق)	37	47.51	1758
Positive Ranks (بعد التطبيق)	67	55.25	3702
Z = -3.091		Total N = 104	
Asymp. Sig. (2-tailed) = 0.002			

بالاستناد إلى نتائج اختبار Wilcoxon المعروضة في الجدول السابق فقد تبين بأن هناك (37) فرق كان لصالح الفترة التي سبقت تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16)، في حين تبين بأن هناك (67) فرق كان لصالح الفترة التي تلت تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16)، الأمر الذي يشير إلى أن تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16) قد ساهم بزيادة نسبة تغطية الفوائد بشكل ملحوظ،

ويؤكد هذه النتيجة ارتفاع قيمة (**Mean Rank=55.25**) لفترة بعد تطبيق المعيار عن قيمة (**Mean Rank=47.51**) للفترة قبل تطبيق المعيار، وقد أظهرت النتائج أن هذه الفروق ذات دلالة إحصائية وذلك بالاستناد إلى قيمة (**Z = -3.091**) عند مستوى دلالة أدنى من (0.05) حيث بلغة قيمته (**Sig. = 0.002**) الأمر الذي يشير إلى رفض الفرضية الرئيسية العدمية الثالثة، وقبول الفرضية البديلة لها التي تنص على "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على قائمة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي مقاسةً بنسبة تغطية الفوائد في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان".

جدول رقم (4-11) ملخص الفروقات في القوائم المالية قبل وبعد تطبيق معيار الإبلاغ الدولي IFRS 16

أثر IFRS	الفترة	N	Mean Rank	Sum of Ranks	Sig.	مستوى الأثر	لصالح الفترة
نسبة التداول	قبل التطبيق	50	66.33	3316.5	0.025	ذو دلالة إحصائية	بعد التطبيق
	بعد التطبيق	84	68.20	5728.5			
نسبة الرفع المالي	قبل التطبيق	45	51.53	2319	0.003	ذو دلالة إحصائية	بعد التطبيق
	بعد التطبيق	71	62.92	4467			
نسبة المديونية	قبل التطبيق	74	56.43	2652	0.000	ذو دلالة إحصائية	بعد التطبيق
	بعد التطبيق	85	72.07	6126			
العائد على الأصول	قبل التطبيق	77	82.75	6372	0.000	ذو دلالة إحصائية	قبل التطبيق
	بعد التطبيق	53	40.43	2143			
العائد على حقوق الملكية	قبل التطبيق	49	52.27	2561	0.004	ذو دلالة إحصائية	بعد التطبيق
	بعد التطبيق	67	63.06	4225			
حصة السهم من الارباح	قبل التطبيق	55	28.56	3095	0.001	ذو دلالة إحصائية	بعد التطبيق
	بعد التطبيق	79	73.61	5815			
نسبة تغطية الفوائد	قبل التطبيق	37	47.51	1758	0.002	ذو دلالة إحصائية	بعد التطبيق
	بعد التطبيق	67	55.25	3702			

يعرض الجدول رقم (4–11) ملخصاً للفروقات في القوائم المالية قبل وبعد تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي16 IFRS، ويظهر الجدول وجود تأثيرات ذات دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي16 IFRS على القوائم المالية من خلال النسب المالية المختارة. حيث تشير النتائج إلى أن تطبيق IFRS 16 أدى إلى تحسن في نسبة التداول، مما يعكس زيادة في الأصول المتداولة مقارنة بالالتزامات المتداولة. كما أدى إلى زيادة في نسبة الرفع المالي ونسبة المديونية، مما يشير إلى تأثير إدراج التزامات الإيجار على الميزانية العمومية وزيادة في الديون. في المقابل، يظهر انخفاض في العائد على الأصول بعد التطبيق، ويمكن أن يرجع إلى زيادة في إجمالي الأصول مع ثبات أو انخفاض الأرباح. من ناحية أخرى، تحسن العائد على حقوق الملكية بعد تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16، مما يدل على إدارة أفضل للديون وتأثير إيجابي على حقوق المساهمين. كذلك، هناك زيادة ملحوظة في حصة السهم من الأرباح بعد التطبيق، مما يشير إلى تأثير إيجابي على الربحية التي تعود إلى المساهمين. وأخيراً، تحسنت نسبة تغطية الفوائد، الأمر الذي يدل على قدرة أفضل للشركات على تغطية تكاليف الفوائد من أرباح التشغيل. إجمالاً، يظهر الجدول وجود تأثيرات إيجابية على لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 16 على القوائم المالية.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

5-1 المقدمة

5-2 نتائج الدراسة

5-3 توصيات الدراسة

الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات

5-1 المقدمة

يعرض هذا الفصل إلى أهم نتائج الدراسة التي توصلت لها الدراسة ومنافشتها، بالإضافة إلى أهم التوصيات التي خرج بها الباحث على ضوء النتائج.

5-2 نتائج الدراسة

فيما يلي أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة:

1. أثر تطبيق معيار الإبلاغ الالي الدولي 16 على قائمة المركز المالي: توصلت الدراسة إلى النتائج التالية بخصوص أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي IFRS16 على قائمة المركز المالي: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على قائمة المركز المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، ويرى الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى الآثار التي حملها تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16) في الميزانية من خلال تحقيق الزيادة في أصول المستأجر والتزاماته، وفي ظل المعيار تكون وتيرة الانخفاض الذي يحدث في القيمة الدفترية للأصل المستأجر أسرع من وتيرة الانخفاض بالالتزامات المترتبة على الإيجار، وذلك لأن الأصل يهتلك غالباً وفقاً للاهتلاك الخطي، في حين تنخفض قيمة الالتزام وفقاً لقيمة دفعات الإيجار، ويزداد بمبلغ الفائدة الذي يقل مقداره على مدار عمر الأصل، وهو ما يقود إلى الانخفاض في حقوق الملكية، الأمر الذي يبرر وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على قائمة المركز المالي، وقد تشابهت هذه النتيجة مع دراسة كل من مندور واخرون، (2023) وككو ومصطفى، (2021) ودحام وعبيد الفتلي، (2021) وشراشفه واخرون، (2020) والعريدي، (2017) و(2022) Białek-Jaworska et

Qatawneh et al., (2021)و Saffarini & Warrad, (2022)و al., و(2016),Ozturk & Serçemeli. وقد اعتمدت هذه النتيجة على النتائج الفرعية التالية التي توصلت لها الدراسة:

أ. يوجد أثر ذو دالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على نسبة التداول في الشركة الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، وقد تشابهت هذه النتيجة مع دراسة كل من دحام وعبيد الفتلي، (2021) والعريدي، (2017)، في حين اختلفت هذه النتيجة مع ما توصلت له دراسة (2021),.Qatawneh et al.

ب. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على نسبة الرفع المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، ويرى الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى أن معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 قد ألزم الشركات بالاعتراف بحق الانتفاع كأصل وبقيمة الإيجار كالتزام في سجلات المستأجر، وهذا كان له آثار امتدت إلى نسب الرفع المالي في الشركات، وقد تشابهت هذه النتيجة مع دراسة كل من ككو ومصطفى، (2021) ودحام وعبيد الفتلي، (2021) والعريدي، (2017) و(2022) Saffarini & Warrad, و(2021) Qatawneh et al., و(2016),Ozturk & Serçemeli.

ج. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16على نسبة المديونية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، ويرى الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى إضافة جميع الالتزامات المستقبلية الخاصة بعقود الإيجار، والتي لم تكن تدخلها الشركات في قوائمها المالية، وأن وتيرة الانخفاض الذي يحدث في القيمة الدفترية للأصل المستأجر أسرع من وتيرة الانخفاض بالالتزامات المترتبة على الإيجار، وقد تشابهت هذه النتيجة مع دراسة كل من ككو ومصطفى، (2021) ودحام وعبيد الفتلي، (2021)

والعريدي، (2017) و Saffarini & Warrad, (2022) و Qatawneh et al., (2021)

.

2. أثر تطبيق معيار الإبلاغ الالي الدولي 16 على قائمة الدخل: توصلت الدراسة إلى:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على قائمة الدخل في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، ويرى الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى أن معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 يؤدي إلى زيادة الأرباح قبل الفوائد عن طريق الربح التشغيلي من خلال عدم إدراج مصروف الإيجار ضمن التكاليف التشغيلية كما في معيار المحاسبة الدولي (IAS 17) وإنما اعتبار معدل الفائدة الضمني لقسط الإيجار جزءً من التكاليف المالية، وذلك لأن هذا المعيار لا يدرج تكاليف الإيجار (مصروفات الإيجار) ضمن التكاليف التشغيلية كما في معيار المحاسبة الدولي (IAS 17) وإنما يقوم على اعتبار معدل الفائدة الضمني لقسط الإيجار جزءً من التكاليف المالية، الأمر الذي يبرر وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على قائمة الدخل، وقد تشابهت هذه النتيجة مع دراسة كل من مندور واخرون، (2023) وقطبان، (2022) وككو ومصطفى، (2021) ودحام وعبيد الفتلي، (2021) وشراشفه واخرون، (2020) والعريدي، (2017) و Białek-Jaworska et al., (2022) و Saffarini & Warrad, (2022) و Sbaih et al., (2022) و Qatawneh et al., (2021) و Susanti et al., (2021) و Ozturk & Serçemeli, (2016) . وقد اعتمدت هذه النتيجة على النتائج الفرعية التالية التي توصلت لها الدراسة:

أ. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على نسبة العائد على الأصول في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، ويرى الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى إلزام معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 الشركات بتغيير سياساتها

المحاسبية عن طريق الاعتراف بالأصل المستأجر منذ بداية فترة العقد لدى المستأجر ضمن الموجودات ويتم تصنيفه كأصل مع حق الاستخدام أو الانتفاع، الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم الأصول وبالتالي التأثير على نسبة العائد على الأصول بالانخفاض، وقد تشابهت هذه النتيجة مع دراسة كل من مندور واخرون، (2023) وقطبان، (2022) وككو ومصطفى، (2021) ودحام وعبيد الفتلي، (2021) والعريدي، (2017) و(2022) Saffarini & Warrad, و(2022) Sbaih et al., و Susanti et al., (2021) و(2016) Ozturk & Serçemeli, .

ب. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على نسبة العائد على حقوق الملكية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، ويرى الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى الانخفاض الحاصل في حقوق الملكية في ظل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 مما أدى إلى زيادة في نسبة العائد على حقوق الملكية، وقد تشابهت هذه النتيجة مع دراسة كل من مندور واخرون، (2023) وقطبان، (2022) وككو ومصطفى، (2021) ودحام وعبيد الفتلي، (2021) والعريدي، (2017) و(2022) Saffarini & Warrad, و(2022) Sbaih et al., و Susanti et al., (2021) و(2016) Ozturk & Serçemeli, .

ج. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على حصة السهم من الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، ويرى الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى أن تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 يقود إلى زيادة الأرباح قبل الفوائد من خلال الربح التشغيلي من خلال عدم إدراج مصروف الإيجار ضمن

التكاليف التشغيلية كما في معيار المحاسبة الدولي (IAS 17) وإنما اعتبار معدل الفائدة الضمني لقسط الإيجار جزءً من التكاليف المالية.

3. أثر تطبيق معيار الإبلاغ الالي الدولي 16 على قائمة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي:

توصلت الدراسة إلى أنه:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 على قائمة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي مقاسةً بنسبة تغطية الفوائد في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، ويرى الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى تأثير تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 16 من خلال الاعتراف بالتزامات الإيجار في قائمة المركز المالي، بالإضافة إلى تأثيره على الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك وإطفاءات الديون وعلى تكاليف الفوائد، وذلك له دور في التأثير على نسب تغطية الفائدة في الشركات، وقد تشابهت هذه النتيجة مع دراسة مندور واخرون، (2023)، في حين تعارضت هذه النتيجة مع ما توصلت له دراسة كل من قطبان، (2022) وشراشفه واخرون، (2020).

5-3 توصيات الدراسة

على ضوء النتائج تم التوصل لها، توصي الدراسة بما يلي:

1. أن تحرص إدارات الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على التطبيق الأمثل لمعيار الإبلاغ المالي الدولي 16 والإفصاح عن عقود الإيجار والتزاماتها وفقاً للمعيار، وذلك لما له من أثر هام على القوائم المالية ومحتوياتها ويسهل عملية المقارنة بين هذه البيانات ويعظم استفادة مستخدمي هذه البيانات.
2. تبني وتطوير نظم معلومات محاسبية متقدمة قادرة على التعامل مع متطلبات IFRS 16 وتوفير بيانات دقيقة وفي الوقت المناسب، لتسهيل عمليات إعداد التقارير المالية وتحليل البيانات المالية بكفاءة أعلى.
3. أن تحرص إدارات الشركات الصناعية على تعزيز ممارسات الشفافية والإفصاح عن تفاصيل تطبيق IFRS 16 في تقاريرها السنوية وقوائمها المالية، مع توضيح الفوائد والتحديات المرتبطة بتطبيق هذا المعيار، لتعزيز الشفافية وبناء الثقة مع المستثمرين وأصحاب المصلحة وتحسين الصورة العامة للشركات في السوق.
4. أن تقوم الجهات الرقابية المختصة مثل: دائرة مراقبة الشركات في وزارة الصناعة و التجارة و غيرها بالتاكد من سلامه تطبيق الشركات متطلبات هذه المعيار.
5. قيام هيئة الأوراق المالية بإلزام الشركات المساهمة العامة والرقابة عليها للتأكد من إفصاحها عن السياسات المطبقة للاعتراف بعقود الإيجار داخل القوائم المالية وأيضاً ضمن الإيضاحات.
6. إجراء المزيد من الدراسات حول أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (16) عقود الإيجار على جوانب أخرى مثل التنافسية السوقية والعلاقة مع الموردين والمقرضين في الشركات الصناعية في الأردن.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

أبو العزم، محمد (2020). **تحليل القوائم المالية للمؤسسات التجارية والمصرفية**، دار الجامعة العربية للنشر والتوزيع، مصر.

أبو دقة، إسماعيل، وأبو عيشة، وعباس (2018) أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومات المالية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، ***مجلة جامعة النجاح للبحث العلمي (محاسبة واقتصاد وإدارة)***، 37(1)، 1-24.

أبو نصار، محمد، وحميدات، جمعة (2024) **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعملية**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.

بن سعيدة، رشيد، (2018). **إعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية وفق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الوادي، الجزائر.

تيلخ، أحمد (2019) **أثر تطبيق IFRS 16 على ربحية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزرقاء، الأردن.

الجعارات، خالد (2017) **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.

خطاب، عبد الرحمن، ونصار، محمود، (2021)، أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) في تحسين جودة المعلومات المحاسبية. ***المجلة الاردنية للعلوم التطبيقية***، 29 (2)، 1-21.

دحام، علي، وعبيد الفتلي، قيصر، (2021)، تطبيق المعيار الدولي (IFRS16) لعقود الإيجار في الوحدات الاقتصادية العراقية وانعكاسه على أدائها المالي: دراسة حالة في الشركة العامة لموانىء ***العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي***، 47 (3)، 1 – 64.

زين الدين، (2019)، **المحاسبة المالية وتحليلها**، الطبعة الرابعة، دار الجامعة العربية للنشر والتوزيع، مصر.

ساهر، عقل (2018)، قراءة في معيار الإلبالغ المالى الدولى (16) الخاص بعقود االيجار وأثره على القوائم المالية، ***مجلة الدراسات المالية والمصرفية، دار المنظومة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية***، 26 (1).

سعيد. ريم (2020). **الرفع المالي وأثره على قرارات الاستثمار في الشركات المساهمة العامة في فلسطين**، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

سلمان، عامر، وجاري، أحمد (2018) تحديات تطبيق معيار الإبلاغ المالي IFRS 16 في البيئة العراقية ودوره في تحسين المؤشرات المالية للوحدات الاقتصادية بالتطبيق على الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية، ***مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية***، 24 (108)، 509-538.

شراشفه، إلياس، وكيموش، بلال، وشرون، عزالدين، (2020)، آثار تطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 16) "عقود الإيجار" على القوائم المالية للمؤسسات، ***مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية للطاقات المتجددة***، 7 (2)، 136-159.

الطراونة، وصفي (2020) **مدى توافق قانون ضريبة الدخل الأردني 34 وتعديلاته مع معايير المحاسبة الدولية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسراء، الأردن.

عبد المنعم، نسيب، ورمزي، عزوز، وعبد المنعم، مسيوغي (2019). **مساهمة معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية: دراسة حالة استبيانية**. مذكرة ماجستير، جامعة الوادي.

العريدي، هاني (2017) **أثر تطبيق المعيار IFRS 16: الإيجارات على القوائم المالية للشركات الأردنية المساهمة العامة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

عنيزة، حنان، وراضي، فريدون (2022). أثر اعتماد المعايير الدولية للتقارير المحاسبية والمالية: (المعايير الدولية للتقارير المحاسبية/المعايير الدولية للتقارير المالية) على الاستثمار الأجنبي. ***مجلة مركز دراسات الكوفة***، 1(64)(أ)، 75-108.

قسوم، محمد (2018) **أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية: دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف**، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة فرحات عباس، الجزائر.

قطبان، مرح، (2022)، **أثر تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم (16)"عقود الايجارات" على القوام المالية في البنزك التجارية الاردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان– الاردن.

ككو، إيفان، ومصطفى، ئاري، (2021)، تأثير معاير الابلاغ المالي IFRS 16 عقود الايجار على المعلومات الواردة في التقارير لمالية: بحث تطبيقي في شركة كورد للتجارة العامة والاتصالات في اقليم كوردستان / العراق، ***مجلة مالية ومحاسبية الشركات***، 5 (2)، 26–42.

محمود، عمرو (2018) أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) عقود الإيجار على نفعية المعلومات المحاسبية وقرارات أصحاب المصالح في منشأة المستأجر: دراسة تجريبية، ***مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية***، 2 (2)، 193–273.

مندور، أسماء، وأبو الخير، مدثر والعقيلي، ليلى، (2023)، المحاسبة عن عقود الإيجار وفقا لمعيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 وأثره على جودة القوائم المالية، ***مجلة البحوث المحاسبية***، 50 (4)، 509 – 557.

ميرزا، عباس، وهولت، جراهام (2011). **دليل وكتاب التنفيذ العملي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، الطبعة الثالثة، وايلي للنشر، نيوجيرسي.

ميمون، إيمان (2017) **دور تبني معايير إعداد التقارير المالية الدولية LAS/IFRS في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال النظام المحاسبي الجديد SCF: دراسة حالة شركة عدوان للكيماويات بمستغانم**، رسالة دكتوراة غير منشورة، الجزائر.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Abumuhfouz, F, (2019), **Readiness and Impact of Implementation IFRS 16 Jordanian Listed Companies**, Unpublished Master Thesis, Mu´tah University, Jordan.

Akpomi, M. E., & Nnadi, M. A. (2017). The Impact of International Financial Reporting Standards (IFRS) Adoption on Foreign Direct Investments (FDI): Evidence from Africa and Implications for Managers of Education. ***Journal of Accounting and Financial Management***, 3(2), 51-65

Almaharmeh, M. I. (2017). **Do IFRS Adoption, Financial Analysts and Earnings Quality Affect the Informativeness of Stock Price? Evidence from the UK**, Doctoral dissertation, University of Salford.

Białek-Jaworska, A., Dobroszek, J., & Szatkowska, P. (2022). Does the IFRS 16 Affect the Key Ratios of Listed Companies? Evidence from Poland. ***International Journal of Management and Economics***, 58(3), 299-315.

Cooney, J., Dechow, D., & Lin, X. (2020). The Impact of IFRS 16 on Earnings Quality and Firm Value. *Journal of Accounting and Economics*, 106-130.

Demir, S. (2022). Comparison of Normality Tests in Terms of Sample Sizes Under Different Skewness and Kurtosis Coefficients. ***International Journal of Assessment Tools in Education***, 9 (2), 397-409.

Ernest & Young .(2016). How will IFRS 16 impact Real Estate entities ?, Available at: May 2016. https://service.betterregulation.c om/sites/default/files/ey-RHC-Leases-May2016.pdf

Fera, P. (2016). The Impact of Voluntary and Mandatory IAS/IFRS Adoption: A. ***International Journal of Business and Management***, 11(10).

Hughes, P., Hodgkinson, I., Elliott, K., & Hughes, M. (2018). Strategy, Operations, and Profitability: the Role of Resource Orchestration. **International Journal of Operations & Production Management**, 38(4), 1125-1143.

IASB (2023). The Conceptual Framework for the Financial Reporting Framework (IFRS Framework). Foundation Paper 1. https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/conceptual-framework/.

IASB, (2016), **IFRS 16 Leases: Effect Analysis International Financial Reporting Standard**, United Kingdom, January, pp42-54.

IASB, (2017), **Leases: International Financial Reporting Standard (IFRS) 16**, Project Summary and Feedback Statement, London, U.K: IASB

Jibril, R. S. (2019). The Impact of International Financial Reporting Stanadard (IFRS) Adoption on Accounting Quality in Nigerian Listed Money Deposit Banks. ***Applied Finance and Accounting***, 5(1), 49-57

Jones, M., & Smith, J. (2023). The Role of Financial Statements in Investment Decision-Making. *Journal of Accounting and Finance*, 15(3), 23-38.

Kieso, D., Libby, R., & Lehman, T. (2023). **Intermediate Accounting**, (18th ed.). Wiley.

Krzywinski, M., & Altman, N. (2022). **How to make sense of large datasets: Data analysis and visualization in Python**. New York, NY: Taylor & Francis.

LUIZ, A. (2021). Application of the Kolmogorov-Smirnov test to Compare Greenhouse Gas Emissions Over Time. ***Brazilian Journal of Biometrics***, 39 (1), 60-70.

Mazars .(2016). IFRS 16 What does the future hold for your lease contracts - June 2016, Available at: https://eng.mazars.ca/insights/p ublications-webinars/archives/business-oriented-publications/mazars-insights/ifrs-16-the-future-of-your-lease-contracts.

Morales-Díaz, José, & Zamora-Ramírez, Constancio (2018): Effects of IFRS 16 on Key Financial Ratios: A New Methodological Approach. ***Accounting in Europe***. 15 (1). 1-33.

Murakami, H., & Lee, S. (2023). On Unbiasedness and Biasedness of the Wilcoxon and Some Nonparametric Tests. *Wiley Interdisciplinary Reviews:* ***Computational Statistics***, 15 (3).

Orcan, F. (2020). Parametric or Non-Parametric: Skewness to Test Normality for Mean Comparison. ***International Journal of Assessment Tools in Education***, *7* (2), 255-265.

Öztürk, M., & Serçemeli, M. (2016). Impact of New Standard IFRS 16 Leases on Statement of Financial Position and Key Ratios A Case Study on an Airline Company in Turkey. ***Business and Economics Research Journal***, 7 (4). 143-157.

PWC. (2016). IFRS16: The leases standard is changing, are you ready?, Available at: https://www.pwc.com/gx/en/services/audit-as surance/assets/ifrs-16-new-leases.pdf

Qatawneh, A., Alqtish, A., & Hmaidat, N. (2021). The Impact of Applying International Financial Reporting Standard (16)-Lease Contracts-on Financial Statements-A Case Study For Alia Royal Jordanian Airlines Public Limited Company. ***International Journal of Entrepreneurship***, 25, 1-18.

Rosikah, P., Muthalib D., Azis D. & Rohansyah, M. (2018). Effects of Return on Asset, Return On Equity, Earning Per Share on Corporate Value. *The International Journal of Engineering and Science (IJES)*, 7(3), 6– 14.

Rouf, M., & Hossan, M. (2021). The Effects of Board Size and Board Composition on CSR Disclosure: A Study of Banking Sectors in Bangladesh. *International Journal of Ethics and Systems*, 37(1), 105-121.

Rulmont, S. (2016). **IFRS 16 - Leases: Implications for Analysts and Investors**. Unpublished Master Thesis, Ghent University, Belgium.

Saffarini, F., & Warrad, L. (2022). The Impact of Applying the International Financial Reporting Standard No. 16 on the Financial Statements of Service Companies Listed on Amman Stock Exchange under (Covid-19). ***NeuroQuantology***, 20 (10), 93-105.

Sbaih, Y., Alshurafat, H., Al-Hazaima, H., & Alhusban, A. (2022). The Impact of IFRS 16 "Leases" on the Financial Performance on Jordanian Industrial Companies. ***In International Conference on Business and Technology***. 15 (5), 736-745.

Sharma, V., & Biswas, R. (2024). Statistical analysis of Seismic B-Value Using Non-Parametric Kolmogorov–Smirnov Test and Probabilistic Seismic Hazard Parametrization for Nepal and its Surrounding Regions. ***Natural Hazards***, 1-28.

Smith, J. (2023). Financial statements: A comprehensive overview. *Journal of Accounting and Finance*, 20(3), 56-78.

Spanberger, Jonathan (2020) Implications of IFRS 16 Adoption: Evidence from Swedish Publicly Listed Firms, Unpublished Master Thesis, Uppsala University.

Susanti, M., Ardana, I., & Dewi, S. (2021). The Impact of IFRS 16 (PSAK 73) Implementation on Key Financial Ratios: An Evidence from Indonesia. ***Advances in Economics, Business and Management Research***, 7 (2), 295-303.

Trimble, M. (2017). **The historical and Current Status of IFRS Adoption Around the World**. University of Mannheim, 1-56.